



كتاب
الجراح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ كتاب الجراح

وفيه خمسة أبواب :

الباب الأول فى تحريم القتل

أخبرنا الشافعى، أخبرنا الثقة وهو يحيى بن حسان، عن حماد، عن يحيى بن سعيد، عن أبى أمامة بن سهل، عن عثمان بن عفان؛ أن رسول الله ﷺ قال: « لا يحل دم امرئ مسلم إلا من إحدى ثلاث: كفر بعد إيمان، أو زنا بعد إحصان أو قتل نفس بغير [نفس] (١) ».

هكذا أخرجته فى كتاب (اختلاف الحديث). وعاد أخرجته فى كتاب (جراح العمد) بهذا الإسناد ولم يسم الثقة، وقال: ابن سهل بن حنيف وفيه: لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث .

هذا حديث صحيح قد أخرجته الترمذى والنسائى (٢) / وذكر فيه اعتذار عثمان أ/٥٥ ومناشدته أصحاب رسول الله ﷺ لما عزم على قتله وحصره فى داره.

وأما الترمذى : فأخرجه عن أحمد بن عبد بن عبده الضبى، عن حماد بن زيد بالإسناد وقال: روى حماد بن سلمة، عن يحيى بن سعيد هذا الحديث فرفعه، ورواه القطان وغير واحد عن يحيى بن سعيد فوقفوه على عثمان. قال: وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن عثمان، عن النبى ﷺ.

وأما النسائى : فأخرجه عن إبراهيم بن يعقوب، عن محمد بن عيسى، عن حماد ابن زيد بالإسناد وزاد مع أبى أمامة عبد الله بن عامر بن ربيعه.

وفى الباب عن عائشة وابن مسعود وأبى هريرة. ومن ذلك الوجه أخرجته البخارى ومسلم (٣).

(١) سقطت من المخطوطة واستدركتها من المسند ص ١٩٧.

(٢) صحيح: الترمذى فى الفتن (٢١٥٨) ، والنسائى فى تحريم الدم ٩٢/٧.

(٣) البخارى فى اللديات (٦٧٧٨) ، ومسلم فى القسامة (١٦٧٦/٢٥).

من فى قوله: « من إحدى ثلاث » لابتداء الغاية كأن الحل ابتداء من إحدى هذه الثلاث وفى الرواية الأخرى: « بإحدى ثلاث » وهى باء التسيب وهى أظهر فى البيان من من؛ لأن التعدية بها أكثر وأعرف. وإنما أنت الثلاث ذهاباً إلى الخصال، ثم فسرها بقوله: « كفر بعد إيمان. وزنا بعد إحصان. وقتل نفس بغير نفس » فيجوز فى كفر الجر على البدل من ثلاث، والرفع على الاستئناف. وكذلك قول: زناً، وقتل نفس.

والإيمان والإسلام فى هذا الحديث: عبارة عن شىء واحد كقوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الذاريات: ٣٥] وقال: ﴿ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [الذاريات: ٣٦] وذلك لأن الكفر يضادهما معاً ولا اعتبار فى إباحة دم المرتد بما يتعقد عليه الضمير، إنما هو بتجرد الظاهر من قول أوفعل وسواء كان ضميره منعه أو لا فإنه يكفر بذلك، فلهذا قلنا: إن قوله: بعد إيمان: إنما يريد به كفر بعد إسلام.

ب/٥٥ والإحصان : من أحصن الرجل : إذا تزوج فهو محصن بفتح الصاد، وهو أحد ما جاء/ على أفعل فهو مفعول، وأحصنت المرأة عقت وأحصنها زوجها فهى محصناً ومحصنة، وقيل : كل امرأة عفيفة فهى محصنة ومحصنة وكل امرأة متزوجة فهى محصنة بالفتح لا غير، وقرئ ﴿ فإذا أحصن ﴾ على ما لم يسم فاعله أى زوجن، وقرئ أحصن بفتح الهمزة أى حفظن فروجهن وتعففن من الزنا. والمراد بالإحصان فى الحديث والفقهاء : إنما هو التزوج. وقوله: بغير نفس: يريد إلا أن يكون القتل قصاصاً. والمراد بالكفر فى هذا الحديث: الردة. والارتداد: الرجوع إلى الورا، وهو فى الشرع من فارق الإسلام ورجع إلى الكفر، وإنما سمي المسلم الذى يكفر وإن لم يكن كافراً فى الأصل مرتداً؛ لأن الناس كانوا فى الأصل قبل الرسول ﷺ كافرين وإلهم أرسل، فكان كل من أسلم ثم رجع إلى الكفر يسمى مرتداً : لأنه ارتد إلى ما كان عليه، ثم كثر هذا فى الاستعمال حتى صار يطلق على كل مسلم كفر وإن كان أصله مسلماً، انظر إلى الأصل والاستعمال.

وأخبرنا الشافى، أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن عمرو، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة عن رسول الله ﷺ قال: « لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله ».

هكذا أخرجه فى كتاب (جراح العمدة) ، وعاد أخرجه بالإسناد المذكور فى كتاب (الجزية)، وفى كتاب (اختلاف الحديث) وسمى فيه أباً سلمة بن عبد الرحمن بن عوف.

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه الجماعة إلا الموطأ^(١).

أما البخارى : فأخرجه عن أبي اليمان، عن شعيب، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قال لا إله إلا الله فقد عصم منى نفسه وماله إلا بحقه وحسابه على الله ».

فأما مسلم : فأخرجه عن أبي الطاهر وحرملة، وأحمد بن عيسى، عن ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب مثل البخارى.

وأما أبو داود : فأخرجه عن مسدد عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح عن أبي هريرة، وذكر لفظ الشافعى وقال : منعوا، بدل عصموا.

وأما الترمذى : فأخرجه عن هناد عن أبي معاوية بإسناد أبي داود ولفظ الشافعى.

وأما النسائى : فأخرجه عن يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب بإسناد مسلم، ولفظ البخارى.

لا إله إلا الله : كلمة التوحيد التى بعث بها رسول الله ﷺ، وقد كلف الخلق قولها، وهى العبارة الدالة على الإسلام فكل من يتلفظ بها مع إقرار برسالة النبي ﷺ كان مسلماً، له ما للمسلمين وعليه ما عليهم. وقوله : « إلا بحقها » راجعة إلى أحد أمرين : الأول : أن تكون راجعة إلى الدماء والأموال، يريد : أن دماءهم وأموالهم معصومة على من يريد بها إلا عن حق يجب فيها. أما الدماء : فالقصاص والردة والحد ونحو ذلك. وأما الأموال : فالزكاة وحقوق الأدميين ونحو ذلك، وتكون الباء بمعنى « عن »، أو بمعنى « من » أى فقد عصموا إلا عن حقها أو من حقها. والأمر الثانى : أن تكون راجعة إلى قوله : « لا إله إلا الله » أى فقد عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحق كلمة التوحيد، وحقها : هو ما يتبعها من الأقوال والأفعال الواجبة التى بها يتم الإسلام. فأما القول : فهو قول : أن محمداً رسول الله، والألفاظ التى لا تتم الصلاة إلا بها : كالتكبير والقراءة وغير ذلك. وأما الأفعال : فكالصلاة والزكاة والصوم والحج، وهذه كلها/ وما يجرى مجراها من فروض الإسلام هى من حق لا إله إلا الله، فالملفوظ بلا إله إلا الله يحكم له بالإسلام إذا أتى بالإقرار برسالة محمد ﷺ، ثم بعد ذلك يطالب بهذه الفروض المذكورة، فيدل على ذلك ما جاء فى حديث عبد الله بن عمر أخرجه البخارى ومسلم أن رسول الله ﷺ قال : « أمرت أن أقاتل حتى يشهدوا أن

(١) البخارى فى الزكاة (١٣٩٩)، ومسلم فى الإيمان (٣٣/٢١)، وأبو داود فى الجهاد (٢٦٤٠) والترمذى فى الإيمان (١٦٠٦)، والنسائى فى الجهاد ٤/٦.

لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله»^(١). ألا ترى كيف صرح بالصلاة والزكاة وبحق الإسلام؟.

ومعنى قوله: «عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام»: أى منعونى من استباحتها؛ لأن دماء المشركين وأموالهم مباحة إلى أن يسلموا، وهذا الخطاب متعلق بهم لأنهم كانوا يشركون مع الله غيره ولا يقولون: لا إله إلا الله، بخلاف أهل الكتاب كانوا يقولون: لا إله إلا الله، ولذلك لا يمنع من المشركين بجزية ولا يقبل منهم إلا الإسلام أو القتل والنصارى من أهل الكتاب، وإن قالوا لا إله إلا الله فإنهم يقولون بالابن وروح القدس وينقضون ما يقولون بوجه من المشاركة إذا حققوا فيها ظهر تهافتها تلاشيها، وكذلك طائفة من اليهود، وإن قالوا كلمة التوحيد؛ فإنهم قالوا: عزيراً ابن الله، وهم فيه أضعف حجة وأخسر قولاً وفعلاً.

وقوله: «وحسابهم على الله»: يريد أى إنما بعثت وكلفت أداء الرسالة واستماع الإقرار بالشهادة وحقها قالوا بألستهم وياشروا الأفعال بجوارحهم قنعت بذلك، ولم أومر بالتنقيب عن قلوبهم والتفتيش عن ضمائرهم والاطلاع على عقائدهم، هل قالوا وفعّلوا ذلك بانعقاد الباطن/ مع الظاهر أم لا؟ ولا فى وسع البشر علم ذلك ومعرفته، فأنا أقتنع بظواهرهم وأكل بواطنهم وسرائرهم إلى الله، وهو يحاسبهم عليها ويجازيهم بمودعاتها.

أ/٥٧

وعصمة المال والدم بأمرين: أحدهما: لا إله إلا الله. والثانى: حقاها أو حق الدماء والأموال على كلا التقديرين والحكم إذا تعلق بوجود شرطين لا يقع دون استكمال وقوعهما.

وفى رواية الشافى لا أزال أقاتل وهذا اختيار منه بما هو منظو عليه من الامتسك بمقاتلتهم، وحتى: متعلقة بقوله: «لا أزال أقاتل»، وهى بمعنى «إلى أن». وفى روايات الباين أمرت أن أقاتل ولكل واحد من القولين ترجيح: أما رواية الشافى: فإن فيها زيادة تخويف للمشركين الموعودين بالقتال؛ لأن إضافة المقاتلة إلى نفسه وإخباره عما هو عازم عليه وملتزم به وأن الباعث عليها نفسى، والداعى أمره أتى فيه من تخويف المخاطبين بهذه العزيمة ولزوم الأمر ما ليس فى إضافة المقاتلة إلى أنه مأمور بها محمول عليها، لاسيما إذا لم يصرح بالأمر فإن بالباعث الخارج لا يقابل الباعث

(١) البخارى فى الإيمان(٢٥)، ومسلم فى الإيمان(٢٢/٢٦).

الداخلى فالداعى التكليفى لا يقاوم الداعى الطبيعى . وفى قوله: « لا أزال » من العلم بالدوام والاستمرار ما ليس فى قوله: أمرت أن أقاتل وإن كان تعليق الحكم بحتى يقتضى الدوام والاستمرار إلى وقوع المعلق بها، ولكن فى زيادة لفظ لا أزال من التصريح بتحديد وقوع المقاتلة وتكرارها ما ليس فى تلك .

وأما الرواية الأخرى: « وهى أمرت أن أقاتل الناس حتى » فإن الفعل إذا كان مأموراً به من جهة لا يمكن مخالفتها وحتماً من أمر لا يسع رد أمره ، وهو فى هذا المقام الله تعالى؛ فإنه يكون أكد من فعل هو مبتدأ من نفس الإنسان ومنشأ من ذاته؛ لأن الإنسان قد يعزم على الشئ ويريده ويختاره ويرجح فعله/ عنده وهو قادر عليه ثم يدعه ولا يفعله، ولا سيما إذا لم يتوجه عليه بتركه ملامة، وليس كذلك فيما إذا كان واجباً عليه لازماً ويتوجه بتركه عليه الملامة .

وأخبرنا الشافعى، أخبرنا الثقة، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبى هريرة أن عمر قال لأبى بكر رضي الله عنه فيمن منع الصدقة: أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » فقال أبو بكر: هذا من حقها يعنى الصدقة .

وأخبرنا الشافعى، أخبرنا سفيان، عن ابن شهاب، أن عمر بن الخطاب قال لأبى بكر: أليس رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » قال أبو بكر: هذا من حقها لو منعتنى عقلاً مما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه .

وأخبرنا الشافعى: أخبرنا معمر، عن الزهرى، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبى هريرة أن عمر قال لأبى بكر، هذا القول أو معناه .

وأخرج الرواية الأولى فى كتاب (اختلاف الحديث)، وأخرج الثانية والثالثة فى (كتاب الجزية).

وهو حديث صحيح متفق عليه أخرجه الجماعة إلا مالكاً ^(١) .

أما البخارى فأخرجه عن أبى اليمان عن شعيب عن الزهرى عن عبيد الله قال:

(١) البخارى فى الزكاة (١٣٩٩)، ومسلم فى الإيمان (٣٢/٢٠)، وأبو داود فى الزكاة (١٥٥٦)، والترمذى فى الإيمان (٢٦٠٧) والنسائى فى الزكاة ١٤/٦، ١٥ .

قال أبو هريرة: لما توفى رسول الله ﷺ وكان أبو بكر، وكفر من كفر من العرب فقال عمر: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمتى قالوا: فقد عصم / منى ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله» (١).
 فقال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال والله لو منعونى عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلهم على منعها، قال عمر فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبى بكر فعرفت أنه الحق.

١/٥٨

وأما مسلم: فأخرجه عن قتيبة، عن الليث، عن عقيل عن الزهري بتمامه. وقال فيه عقلاً.

وأما أبو داود: فأخرجه بإسناد مسلم ولفظه قال: ورواه عنبه، عن يونس، عن الزهري وقال: عناقاً.

وأما الترمذى والنسائى: فأخرجاه بإسناد مسلم ولفظه.

هذا حديث شريف كثير الفوائد، وهو أصل من أصول الإسلام، وقد ذكرنا فى حديث أبى هريرة الذى قبله ما فيه كفاية من شرحه إلا أن حديثه لم يتعرض فيه إلى منع الزكاة وقتال ما نعيها، وما جرى بين أبى بكر وما يتعلق به وبالله التوفيق فنقول: لما توفى رسول الله، واستخلف الناس أبى بكر الصديق ؓ وصار إماماً واجب الطاعة مقبول القول، تعين عليه ما يلزم أولى الأمر من إلزام الناس بشرائط الإسلام والعمل بها، وكان من جملة ما يلزم أخذ زكاة الأموال من أربابها إذ الزكاة أحد مبانى الإسلام، فلما كفر من كفر من العرب مثل من اتبع مسيلمة والأسود العنسى وغير هؤلاء ممن ركب هواه وعاد فى حافرته ورجع إلى جاهليته، وشقوا عصا الإسلام، وأظهر الكفر الصراح، وكان ممن خالف الجماعة منهم طائفة منعوا الزكاة، فإنهم أقروا بشرائع الإسلام وأحكامه وأنكروا الزكاة، ومنهم من أقر بالزكاة إلا أنه امتنع من أدائها إلى الإمام خليفة رسول الله ﷺ، وهؤلاء / فلا يخلوا أمرهم من إحدى حالين إما أن يكونوا كفاراً لإنكارهم وجوب الزكاة بتكذيبهم نص القرآن والسنة، وإما أهل بغى بامتناعهم من أدائها إلى الإمام، وإنما لم يسموا يومئذ أهل بغى لأن اسم الردة جمعهم وغيرهم، فإن أكثر العرب بعد النبى ارتدوا وكفروا وتركوا أحكام الإسلام رأساً، حتى أنه لم يبق موضع يصلى فيه إلا ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد النبى ﷺ

٥٨/ب

(١) البخارى فى الزكاة (١٣٩٩)، ومسلم فى الريمان (٣٢/٢٠)، وأبو داود فى الزكاة (١٥٥٦)،
 والترمذى فى الإيمان (٢٦٠٧)، والنسائى فى الزكاة ١٤/٦، ١٥.

ومسجد عبد القيس بالبحرين فى قرية يقال لها: جوائا فلما نشبت الردة، وكانت هذه الطائفة مخالفة شاقة للعصا انتظمهم وإياهم اسم الردة، ومن هؤلاء الذين امتنعوا من أدائها إلى الإمام جماعة اتبعوا أمر مقدمتهم ورؤسائهم فى ذلك مثل بنى يربوع أرادوا أن يبعثوا بصدقاتهم إلى أبى بكر فمنعهم مالك بن نويرة، وفى أمر هؤلاء عرض الخلاف بين أبى بكر وعمر حتى قال عمر لأبى بكر: كيف تقاتلهم وقد قال رسول الله ﷺ كذا وكذا: فقال له أبو بكر فقد قال فى سياق الحديث: إلا بحقها والزكاة من حق المال، فعمر نظر إلى أول الحديث وآخره ولذلك سلم عمر إليه وقال: فعرفت أنه الحق.

وقد ذكر العلماء فى هذا الحديث وجوهاً من الاستدلالات والفوائد منها: وجوب الزكاة؛ فإنه لم يقرهم على منعها، فإنه روى عنهم أنهم قالوا: والله ما كفرنا بعد إيماننا وإنما بخلنا بأموالنا. ومنها: أن للإمام أن يقاتل الرعية على منعهم حقاً من الحقوق الشرعية ومنها: جواز المناظرة فى الأحكام فإن أبى بكر وعمر تناظرا وتحاجا / ٥٩/أ فى هذه المسألة، ومنها: جواز القول بالعموم قال عمر: احتج بالحديث وعمومه حتى يقولوا لا إله إلا الله: وإذا قالوها عصموا منى وماءهم وأموالهم، ومنها جواز القياس، فإن أبى بكر قال والله لا أفرق بين الصلاة والزكاة وهذا قياس للزكاة على الصلاة ومنها: تخصيص العموم بالقياس فإنه قابله بذلك ومنها: أن الإمام إذا قال قولاً كان لغيره مناظرته عليه. ومنها: أن خلاف الواحد للجماعة خلاف فإن أبى بكر أقام على ذلك وخالفوه ثم رجعوا إلى قوله، ولذلك قال عمر: فعرفت أنه الحق، ومنها أن الصحابة إذا اختلفوا على قولين ثم أجمعوا على أحدهما صار ذلك إجماعاً وسقط الخلاف الذى كان بينهم كأن لم يكن، ومنها ظهور فضل أبى بكر وشجاعته، فإنهم أشاروا عليه بترك قتالهم فأبى. ومنها: أن الخطاب الوارد فى القرآن العزيز مواجهة للنبي ﷺ تشاركه فيه أمته، لأن الله عز وجل قال: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣] فطلب ذلك منهم أبو بكر. ومنها: أن السخال يجب فيها الزكاة لأنه قال: لو منعونى عناقاً، والعناق الصغير من أولاد المعز خلافاً لأبى حنيفة ومنها: أن الصغيرة تؤخذ من الصغار خلافاً لمالك، فإنه قال: يؤخذ منها كبير. ومنها: أن حول التناج حول الأمهات، ولو كان يستأنف لها الحول، لم يوجد السبيل إلى أخذ العناق، ومنها: أن الزكاة الواجبة فى مال المرتد لا تسقط عنه بالردة.

وأما العقال: فقد اختلف فى تفسيره فقال أبو عبيد العقال صدقة عام، وقال غيره: العقال: الحبل الصغير الذى يعقد به البعير، وهو مأخوذ مع الفريضة، لأن على

صاحبها التسليم وإنما يقع قبضها برباطها، وقال غيره: كان من عادة المصدق إذا أخذ / الصدقة يعمد إلى حبل فيقرن به بين بعيرين أي يشده فى اعناقهما لئلا يشردا ؛ فيسمى عند ذلك القرائن وكل قرينين منها عقال، وقال المبرد: إذا أخذ المصدق أعيان الإبل قيل أخذ عقالاً، وإذا أخذ أثمانها قيل أخذ نقداً.

وتأول بعض أهل العلم قوله: لو منعونى عقالاً على معنى وجوب الزكاة فيه، إذا كان من عروض التجارة فبلغ مع غيره منها قيمة نصاب.

وأخبرنا الشافى، أخبرنا يحيى بن حسان، عن الليث، عن ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد الليثى، عن عبيد الله بن عدى بن الخيار، عن المقداد، أنه أخبره أنه قال: يا رسول الله أرأيت إن لقيت رجلاً من الكفار فقاتلنى فضرب إحدى يدى بالسيف فقطعها، ثم لاذ منى بشجرة فقال: أسلمت لله أفأقتله يا رسول الله وأنه قطع يدى ثم قال ذلك بعد أن قطعها أفأقتله؟ فقال رسول الله ﷺ: « لا تقتله فإن قتلته فإنه بمنزلك قبل أن تقتله، وإنك بمنزلة قبل أن يقول كلمته التى قال ».

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود^(١).

وأما البخارى : فأخرجه عن أبى عاصم، عن ابن جريح، وعن عبدان، عن عبد الله، عن يونس، وعن إسحاق، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، عن ابن أخى الزهرى كلهم عن الزهرى ، وقال فى رواية فقال : لا إله إلا الله .

وأما مسلم : فأخرجه عن قتيبة، وابن رمح، عن الليث، وعن ابن رافع، عن عبد الرازق، عن ابن جريح، وعن حرملة، عن ابن وهب، عن يونس كلهم عن الزهرى .
وأما أبو داود : فأخرجه عن قتيبة، عن الليث، عن الزهرى .

أرأيت : بمعنى أخبرنى هكذا، فقال هذه الكلمة ومنه قوله تعالى: ﴿ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ ﴾ [يونس : ٥] ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى ﴾ [القلم : ٩] وقد تزايد فيها الكاف فيقال أَرَأَيْتَكَ، والمعنى فى ذلك كله/ أخبرنى وقد تقدم بيان هذا فيما مضى من الكتاب.

ولاذ بالشىء يلوذ به: إذا التجأ إليه وامتنع به، والإسلام: الا نقياد والطاعة، هذا هو الأصل ثم صار مطلقاً على من أقر بالشهادتين وقد فسره فى الرواية الأخرى بقوله: ثم قال: لا إله إلا الله.

(١) البخارى فى الديات (٦٨٦٥) ، ومنهم فى الإيمان (١٥٥/٩٥)، وأبو داود فى الجهاد (٢٦٤٤) .

ومعنى قوله : «فانه بمنزلك قبل أن تقتله»، وباقي الكلام إلى آخر الحديث يريد أنه بعد إسلامه صار بمنزلك قبل أن تقتله، فإنك كنت قبل أن تقتله مسلماً وهو بعد أن أسلم مسلم مثلك. وقوله : «فإنك بمنزلك قبل أن يقول كلمته التي قال»، بمعنى أنك تصير مباح الدم، لأنه كان قبل أن يلفظ بكلمة الإسلام مباح الدم، فلما أسلم صار معصوم الدم، إلا أن بين الإباحتين فرقاً وذلك كأنه قبل الإسلام مباح الدم بالكفر، وهذا بعد قتله مباح الدم بالقصاص، قال الربيع بن سليمان : سمعت الشافعي يقول : معناه أنه يصير مباح الدم لا أنه يصير مشركاً كما كان مباح الدم قبل أن يقول شهادة لا إله إلا الله .

وقد تأول الخوارج، ومن قال بقولهم معنى قوله : وإنك بمنزلة قبل أن يقول كلمته التي قال على الكفر، يعنون أنه لما أسلم وعصم بالإسلام، حملاً منهم على ما قرره من مذاهبهم وهو التكفير بالكبائر والله أعلم .

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا ابن عيينة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن ثابت بن الضحاك أن رسول الله ﷺ قال : «من قتل نفسه بشيء في الدنيا عذب به يوم القيامة» .

هذا طرف من حديث طويل أخرجه الجماعة إلا مالكا (١).

وأما البخاري : فأخرجه، عن مسدد، عن يزيد بن زريع، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن ثابت قال : قال رسول الله ﷺ : «من حلف بملء غير الإسلام كاذباً متعمداً فهو كما قال، ومن قتل نفسه / بحديدة عذب بها في نار جهنم» وفي رواية : «من قتل نفسه بشيء عذب به في نار جهنم وأمن المؤمن كقتله، ومن رمى مؤمناً فهو كقتله» .

وأما مسلم : فأخرجه عن يحيى بن يحيى عن معاوية بن سلام والدمشقي ، عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة .

وأما أبو داود فأخرجه عن [أبي نوبة، عن معاوية، عن سلام في يحيى بن كثير، عن أبي قلابة] (٢) . وذكر الحديث بطوله .

وأما الترمذي : فأخرجه عن أحمد بن منيع، عن إسحاق بن يوسف، عن الدستواني، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة الحديث بطوله .

وأما النسائي : فأخرجه عن قتيبة، عن ابن أبي عدي، عن خالد، وعن محمد بن

(١) البخاري في الجنايز (١٣٦٣)، ومسلم في الإيمان (١٧٦/١١٠)، وأبو داود في الإيمان والندور

(٣٢٥٧)، والترمذي في الندور (١٥٤٣)، والنسائي في الإيمان والندور ٥/٧، ٦ .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من المخطوطة واستدركتاه من أبي داود (١٥٤٣) .

عبد الله بن نريع، عن يزيد، عن خالد، عن أبى قلابه.

أخرج الشافى هذا الحديث فى (جراح العمدة)، وأورده البيهقى مع ما قبله من الأحاديث فى باب تحريم القتل من كتاب (الجراح).

وقد أخرج الشافى فى المعنى أحاديث غير مسندة منها؛ أن رسول الله ﷺ قال: «من قتل المؤمن يعدل عند الله زوال الدنيا»^(١) ومنها: أن رسول الله ﷺ قال: «من أعان على قتل امرئ مسلم بشطر كلمة لقى الله مكتوباً بين عينيه أيس من رحمة الله»^(٢). وقد روى هذا الحديث، عن الزهرى، عن ابن المسيب، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ.

ومنها: أن رسول الله ﷺ مر بقتيل فلم يذكر أحد فغضب ثم قال: «والذى نفسى بيده، لو اشترك فيه أهل السماء وأهل الأرض لكبهم الله فى النار».

(١) الترمذى فى الدييات (١٣٩٥).

(٢) ابن ماجه فى الدييات (٢٦٢٠).



الباب الثاني
في القصص

الباب الثاني في القصاص

وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول في قتل العمد

/ أخبرنا الشافعي، أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، ٦١/أ
عن جده، قال: وجد في قائم سيف رسول الله ﷺ كتاب: «أعدى الناس على الله
القاتل غير قاتله، والضارب غير ضاربه، ومن تولى غير مواليه فقد كفر، بما أنزل على
محمد».

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا ابن عينية قال: قلت: لأبي جعفر بن علي: ما كان في
الصحيفة التي كانت في قراب سيف رسول الله ﷺ فقال: كان فيها: «لعن الله القاتل
غير قاتله، والضارب غير ضاربه، ومن تولى غير ولى نعمته فقد كفر بما أنزل الله على
محمد».

عدا عليه يعدو عدواً عُدواً إذا ظلمه، والتعدى: مجاوزة الشيء إلى غيره
والعدوان: الظلم الصراح. تقول عدا عليه وتعدى عليه واعتدى عليه كله بمعنى وأعدى.
أفعل منه وقد جاء في بعض النسخ: اعتمان العتو: وهو تجاوز الحد في الكبير.
وقوله: «القاتل غير قاتلة»، إذا حمل اللفظ على ظاهره لا يصح لأن المقتول كيف
قاتله، فانه يكون قد مات فكيف يقتل.

ووجه الحديث أنه يريد ولى المقتول إذا استفاد من قاتله من يستحق دمه، فإن
الإنسان إذا قتل ولد إنسان آخر مثله جاز أن يسمى قاتلاً للولى فيضاف إليه قتل من
يرث دمه فكأنه قاتله. فأما في الضارب غير ضاربه فيصح ظاهر الفعلة لأن الإنسان قد
يُضرب ثم يضرب ضاربه وإنما جعله أعدى الناس على الله؛ لأن الله حكم أن لا يقتل
إلا القاتل ولا يضرب إلا الضارب على جهة القصاص، فإذا قتل غير القاتل وضرب
غير الضارب كان قد تعدى على الله بفعله في مخالفته حكمه وأمره ومجاوزته حده ورسمه.

وقوله: «من تولى غير مواليه» الموالى: جمع المولى ويرد في اللغة على جماعة
كالعتق والمعتق والسيد والناصر والصاحب والحليف وغير ذلك، إلا أنه / في هذا ٦١/ب

الحديث إنما يريد به المعتق وذلك إذا نسب إلى غير معتقه وجعل نفسه مولى له وترك ولاء صاحبه .

وقوله : « فقد كفر بما أنزل الله على محمد » يريد به كفر النعمة وجحد البر والإحسان لا الكفر الذي هو نقيض الإيمان، فإنه الإجماع على خلافه وإن حملنا قوله « بما أنزل الله على محمد » على العموم كان الكفر الذي هو ضد الإيمان وليس كذلك، فتحمله على الخصوص ويريد به : ما أنزل عليه من كون ولاء العبد لمعتقه لا لغيره، فإذا والى غير معتقه وجعل ولاءه لغيره كان جاحداً لما أنزل الله عز وجل من أمر الولاة على محمد ﷺ، واللعن في أصل اللغة : الطرد والإبعاد من الخير، واللعنة : الاسم . قال الأزهرى : واللعنة في القرآن العذاب، وقيل هو الإبعاد من رحمة الله وكرامته ومن لم تلحقه رحمة الله خلده في عذابه وولى النعمة : صاحبها وربها والذي أولاها وأسداها إلي المنعم عليه .

وأخبرنا الشافعي أخبرنا سفيان، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، أو عن عيسى بن أبي ليلى، عن ابن أبي ليلى قال : قال رسول الله : « من اعتبط مؤمناً بقتل فهو قود يده إلا أن يرضى ولى المقتول، فمن حال دونه فعليه لعنة الله وغضبه لا يقبل منه صرف ولا عدل » .

تقول : أعبط الناقة : إذا نحرتها من غير داء ولا كسر يعبطها عبطاً، واعتبطتها : اعتباطاً ومات فلان عبطة : أى شاباً صحيحاً، واعتبطه الموت، فالمراد بقوله : « من اعتبط مؤمناً بقتل » : أى قتله بلا جنابة توجب ذلك عليه وقد جاء فى حديث عبادة بن الصامت مما أخرجه أبو داود فى كتاب السنن عن محمود بن الربيع أنه سمعه يحدث عن رسول الله ﷺ قال : « من قتل مؤمناً فاعتبط بقتله لم يقبل الله من صرفاً ولا عدلاً^(١) »، وذكر قصة فى أول الحديث وآخره / وقال فى آخره : قال خالد بن دهقان سألت يحيى بن يحيى الغسانى عن قوله : اعتبط بقتله فقال : الذين يقاتلون فى الفتنة فيقتل أحدهم فيرى أنه على هدى لا يستغفر الله من ذلك .

١/٦٢

وهذا التفسير يدل على أنه من الغبطة - بالغين المعجمة - وهى الفرح، والسرور وحسن الحال، وذلك أن القاتل إذا قتل خصمه فرح بقتله، فإذا كان المقتول مؤمناً وفرح القاتل بقتله دخل فى هذا الوعيد، بخلاف ما إذا حزن لقتله وندم عليه وجاء فى معالم السنن للخطابى فى شرح حديث عبادة بن الصامت قال : « من قتل مؤمناً فاعتبط قتله »

(١) حسن أبو داود فى الفتن والملاحم (٤٢٧٠) ، (٤٢٧١) .

ولم يذكر في سياق الحديث يحيى بن يحيى ثم قال: معنى قوله: اعتبط أى قتله ظلماً لا عن قصاص يقال: عبطت الناقة واعتبطتها إذا نحرتها من غير داءٍ وآفة تكون بها، ومات فلان عبطة إذا مات شاباً قبل أوان الشيب والهرم.

قال أمية بن أبى الصلت :

من لم يمت عبطة يمت هرماً للمرء كأس لا بد ذاتئها

وهذا القول من الخطايب - رحمه الله - يخالف ما فسره يحيى بن يحيى في سياق الحديث، إلا أن الذى جاء فى مسند الشافعى بالعين مهملة، لأنه لم يتعرض فيه لغير القود، ولو كان بالعين المعجمة لتعرض للوعيد الذى ذكره فى حديث عبادة، وإنما تعرض إليه عند ذكر من حال دونه، ولأن القاتل ظلماً سواء اغتبط أو ندم فإن القصاص واجب عليه.

فالقود: القصاص تقول: أقدت القاتل بالقتل : أى قتلته به، وأقاده السلطان من أخيه : أى مكنه من قتل قاتل أخيه، واستقدت الحاكم : أى سألته أن يقتل القاتل بالقاتل. والهاء فى يده راجعة إلى القاتل أى فإنه نفسه قود ماجنت يده من القتل إلا أن يرضى ولى المقتول أو وارثه فيهبه الدم فلا يقتل، ومن حال دونه أى منع من أخذ القصاص ، تقول حلت بين/ الشيتين: إذا حجزت بينهما: الصرف النافلة، وقيل التوبة ٦٢/ب والعدل: العوض، وقيل: الدية.

قال الشافعى: قال الله جل ثناؤه: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣] قال لا يقتل غير قاتله، وهذا يشبه ما قيل والله أعلم. قال الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨]. فالقصاص إنما يكون ممن فعل ما فيه القصاص لا ممن لم يفعله.

والذى ذهب إليه الشافعى: أن القتل كبيرة من الكبائر، فمن قتل مؤمناً متعمداً فقد فسق واستوجب النار، إلا أن يتوب. وحكى عن ابن عباس أنه قال: لا تقبل له توبة، وأنه يخلد فى النار لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] وهذا ينتقض بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ إلى قوله ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾ [الفرقان: ٦٨ - ٧٠]. ولأن التوبة إذا صححت من الكفر فمن القتل أولى، وأما الآية فمحمولة على من لم يتب وقد جاء فى التفسير أنها منسوخة بقوله ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ١١٦]. والله أعلم.

وأخبرنا الشافعى، أخبرنا ابن عيينة، عن عبد الملك بن سعيد بن أبجر، عن إيد بن لقيط عن أبى رمثة قال: دخلت مع أبى على رسول الله ﷺ فقال: «دعنى أعالج الذى يظهرهك فىنى طبيب» فقال: أنت رفيق، وقال رسول الله ﷺ «من هذا الذى معك؟» قال ابني أشهد به قال: «أما أنه لا يجنى عليك ولا تجنى عليه». هذا الحديث أخرجه أبو داود والنسائي^(١).

أما أبو داود : فأخرجه عن أحمد بن يونس، عن عبيد الله بن إيد عن إيد وذكر الحديث نحوه، ولم يذكر المعالجة وزاد فى آخره وقرأ رسول الله ﷺ : «ولا تزر وازرة وزر أخرى» / وأما النسائي فأخرجه عن هارون بن عبد الله، عن سفيان ذكر نحو رواية أبى داود. ١/٦٣

المعالجة ها هنا : المداواة وأصله من عاجلت الشيء أعالجه معالجة وعلاجاً إذا ناولته وحاولته ، والذى يظهره أراد به خاتم النبوة، فإنه كان مثل زر الحجلة فاتيا فى ظهره من أعلاه وقوله أنت رفيق أى : ترفق بالمرضى وينطلق به . وأما الطبيب فإنه الله سبحانه وتعالى وقوله : «أشهد به» : أى أشهد أنه ابنى وأعترف به . وقوله «لا يجنى عليك ولا تجنى عليه» قد فسره الآية التى قرأها فى رواية أبى داود «ولا تزر وازرة وزر أخرى» أى أن جنائتك التى تجنيها لا يلزم ابنك منها شيء، وجنائته لا يلزمك منها شيء، بل كل منكما مؤاخذ بجنائته غير مطالب بجنائة الآخر.

وقد أخرج هذا المعنى بقوله : «لا تجنى عليه ولا يجنى عليك» مخرجا بليغاً؛ لأنه أراد لا يلتزم بجنائتك ولا تلزم بجنائته فظاهر لفظ الحديث لا يدل على ذلك، إنما مدلوله أن الأب لا يجنى على الابن ولا الابن على الأب، ولكن لما كان التقدير: أن الأب إذا جنى جنائة وطولب بها ابنه وأن الابن إذا جنى جنائة فطولب بها أبوه، كان كل واحد منهما قد جنى على صاحبه الجنائة التى جناها على غيره، فنفى الحكم من الأصل، وجعل وقوع الجنائة من أحدهما على الآخر منفية كأنها لا تقع وذلك أبلغ؛ فإن السبب إذا نفى من الأصل كان نفى المسبب أكد وأبلغ يكون نفياً للأصل، وإذا انتفى الأصل انتفى الفرع.

وأخبرنا الشافعى قال: أخبرنا معاذ بن موسى عن بكير بن معروف، عن مقاتل بن حيان قال: أخذت هذا التفسير عن نفر حفظوا من معاذ منهم، مجاهد والضحاك

(١) حسن: أبو داود فى الدييات (٤٤٩٥) والنسائي فى القسامة ٥٣/٨.

والحسن قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ [البقرة: ١٧٨] الآية قال: كان بدو ذلك في حيين من العرب اقتتلوا قبل الإسلام بقليل، وكان لأحد الحيين فضل على الآخر فأقسموا بالله لئقتل بالأنثى منهم الذكر، وبالعبد منهم الحر، فلما نزلت هذه الآية رضوا وسلموا. قال الشافعي: وما أشبه ما قالوا من هذا بما قالوا؛ لأن الله عز وجل ألزم كل مذنب ذنبه ولم يجعل جرم أحد على غيره فقال: الحر بالحر إذا كان والله أعلم قاتلاً له، والعبد بالعبد إذا كان قاتلاً له، والأنثى بالأنثى إذا كانت قاتلة لها، لا أن يقتل بأحد، فمن لم يقتله لفضل المقتول على القاتل .

وقال الشافعي - رحمه الله - من العلم العالى الذى لا اختلاف فيه بين أحد لقيته . فحدثنى: بلغنى عنه من علماء العرب أنها كانت قبل نزول الوحي على رسول الله ﷺ ، تباين فى الفضل ويكون بينهما ما يكون بين الجيران من قتل العمد والخطأ، فكان بعضها يعرف لبعض الفضل فى الديات حتى تكون دية الرجل الشريف أضعاف دية الرجل دونه ، فأخذ بذلك بعض من بين أظهرها من غيرها فاقصر مما كانت تأخذ به فكانت دية النصيرى ضعفى دية القرطى، وكان الشريف من العرب إذا قتل تجاوزوا قاتله إلى من لم يقتله من أشرف القبيلة التى قتله أحدهما، وإنما لم يرضوا إلا بعدد يقتلونهم فقتل بعض بنى غمى شاس بن زهير فجمع عليهم أبوه زهير بن جديمة فقالوا له: أو بعض من نذب عنهم سل فى قتل شاس فقال إحدى ثلاث لا يرضينى غيرها: فقالوا ما هى قال: تحيون لى شاساً، أو تسلون رداى من نجوم السماء أو تدفعون إلى غيباً بأسرها فأقتلها، ثم لا أرى إنى أخذت عوضاً .

وقتل كليب وائل فاقتلوا دهرًا/ طويلاً واعتزلهم بعضهم، فأصابوا له إبتاً يقال له: ١/٦٤ بجير فأتاهم فقال: قد عرفتم عزائى فبجير بكليب، وكفوا عن الحرب قالوا: بجير بشسع كليب، فقال لهم: وكان معتزلاً فيقال: إنه نزل فى ذلك وغيره، مما كانوا يحكمون به فى الجاهلية ، وحكم الله بالعدل فسوى فى الحكم بين عبارة الشريف منهم والوضيع ﴿أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لَقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] فيقال: إن الإعلام نزل وبعض العرب يطلب بعضاً بدماء وجراح فنزل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّءْ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ١٧٨] الآية . والآية التى بعدها قال ولم أعلم من لقيت من أهل العلم مخالفاً أن الأمين متكافئان بالحرية والإسلام، فإذا

قتل الرجل المرأة عمداً قتل بها، وإذا قتلته قتلت به، ولا يؤخذ من المرأة ولا من أوليائها شىء للرجل إذا قتلت به ولا إذا قتل بها.

وقال الشافعى : فيما بلغه عن جرير، عن مغيرة ، عن الشعبي، عن على فى الرجل يقتل المرأة قال: إن أراد أولياء المرأة أن يقتصوا لم يكن لهم حتى يعطوا نصف الدية.

قال الشافعى: وليسوا يقولون بهذا يقولون بينهم القصاص فى النفس، أورده فيما ألزم العراقيين من خلاف على ، وروى أيضاً عن الحسن وعلى وكلاهما منقطع، وقال ابن المنذر : روى عن على والحسن خلاف ذلك.

الفصل الثاني في المسلم بالذمي

أخبرنا الشافعي، أخبرنا سفيان، عن مطرف، عن الشعبي، عن أبي جحيفة قال: سألت علياً رضي الله عنه قال: هل عندكم من رسول الله ﷺ شيء سوى القرآن؟ قال: لا والذي/ فلق الحبة وبرأ النسمة، إلا أن يعطى الله عبداً فهما في كتابه، وما في الصحيفة ٦٤/ب قلت: وما في الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر. هكذا أخرجه في (كتاب جراح العمدة) بهذا الإسناد واللفظ، إلا أنه قال: يؤتى بدل يعطى، والقرآن عوض كتابه، وقال: ولا يقتل مؤمن بكافر.

وأخرج في القديم قال: وذكره يحيى بن سعيد، عن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن قيس بن عباد، عن علي أن رسول الله ﷺ قال: « لا يقتل مسلم بكافر ». هذا حديث صحيح قد أخرجه البخاري والنسائي^(١).

وقد أخرج ذكر الصحيفة وأنهم لم يكتبوا عن النبي ﷺ شيئاً غير القرآن مسلم وأبو داود والترمذي^(٢)، وأضافوا إلى حديثهم ذكر المدينة وفضلها وتحريمها.

أما البخاري: فأخرجه عن محمد بن سلام، عن وكيع، عن سفيان بالإسناد وذكر الحديث.

وأما النسائي: فأخرجه عن محمد بن منصور، عن سفيان بالإسناد.

الفلق: الشق والحبة بفتح الحاء: من الخنطة والشعير ونحوهما، وبكسر الحاء الحبة من البزورات. والنسمة: كل ذي روح، والنسمة: النفس، والنسمة الروح، والنسمة: الإنسان والمراد بها في هذا الحديث الأول لأنه أعم، والبرء مهموزا: الخلق تقول: برأ الله الخلق أى خلقهم إلا أن فى لفظة البارى مزيداً معنى غير الخالق؛ لأنها تختص بالمخترع الذى خلق لا عن مثال، ولها أيضاً بالحيوان اختصاص ليس لغيرها، وكلما يستعمل فى غير الحيوان فيقال: برأ الله النسمة وخلق السماوات والأرض، والاستثناء فى قوله: إلا أن يعطى هو من قوله: لا والذي فلق الحبة أى ليس عندنا إلا أن يعطى الله / عبداً فهماً. وهذا استثناء منقطع، لأن الفهم الذى يعطيه الله أحداً من ٦٥/أ

(١) البخاري فى العلم (١١١) والنسائي فى القسامة ٢٣/٨.

(٢) مسلم فى الحج (١٣٧٠/٤٦٧) والترمذي فى الدييات (١٤١٢) وأبو داود فى الدييات (٤٥٣٠).

عباده ليس مما كتبه رسول الله ﷺ عندهم، وتنكير العبد للإيهام، وإيدان أن بعض العباد يخص بهذه المحنة دون غيره، وأنها ليست عطية شاملة لكل العباد، والكتاب هو القرآن العزيز وذلك أنه سأله هل عندكم شىء سوى القرآن فقال: لا إلا الفهم الذى يزرقه الله أحداً من خلقه فى معرفة كتابه.

والصحيفة : الكتاب، والجمع صحف وصحائف، وفى رواية الشافى: «وما فى الصحيفة»، فإن صحت الرواية بإسقاطها فيكون اللام فى «الصحيفة» للعهد؛ لأن حذف كلمة الإشارة يقتضى أن تكون الصحيفة معروفة عند المخاطب: يريد ليس عندنا إلا ما فى الصحيفة التى تعرفها، فأما مع إثبات كلمة الإشارة فتكون اللام للجنس، ثم خصها من بين أمثالها بكلمة الإشارة.

وفكاك الأسير وفكه: إطلاقه، وفك الرقبة عتقها، وقيل: المعونة فى ثمنها لتعتق والعقل الدية وإنما سميت عقلاً: لأن الإبل المأخوذة فى الديات كانت تعقل بفناء ولى المقتول ليسلمها، ثم كثر استعمالهم هذا الحرف حتى قالوا: عقلت القتيل إذا أعطيت ديته دراهم أو دنانير، والعاقلة: الذين يلتزمون الدية وتجب عليهم من أقارب القتيل: تقول: عقلت القتيل أى أعطيت ديته، وعقلت له دم فلان أى تركت له القود والدية، وعقلت عن فلان أى عزمت عنه الدية تلزمه، والعقل المصدر فسميت به الدية.

وقوله: «لا يقتل مسلم بكافر» قد حذف «أن» وهى مرادة التقرير: وأن لا يقتل مسلم بكافر؛ لأن هذه الجماعة معطوفة على ما قبلها ولا يتجه العطف إلا مع وجودها؛ لأنه قال فيها: العقل وفكاك الأسير/ وهما اسمان ثم قال: «لا يقتل مسلم بكافر» وهذه جملة فعلية ومعناها النهى أو النفى فكيف يعطف على اسم، فأما إذا دخلت إن صارت هى وما بعدها بمنزلة الاسم، لأن أن والفعل بمنزلة المصدر، فحسن العطف، اللهم إلا أن يكون قد عطف جملة محكية فذكرها بلفظ المذكور فى الصحيفة، كأن قد كان فيها لا يقتل مسلم بكافر فحكاها، ويعضد القول الأول ما جاء فى رواية النسائى، وكلا القولين حسن وقد جاء فى رواية مسلم، وفى أخرى مؤمن وكلاهما فى هذا الموضع واحد لا فرق بينهما، كقوله ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٣٥) فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ [الذريات: ٣٥، ٣٦] والكافر فى هذا الحديث يدخل فيه كل من ليس مسلماً. مشركاً كان أو معاهداً أو مستأمناً أو كان كتابياً عند الشافى، فلا يجوز عنده أن يقتل مسلم بكافر، وروى ذلك عن عمر، وعلى، وعثمان، وزيد بن ثابت، وبه قال الحسن، وعطاء، وعكرمة ومجاهد، وطاوس، ومالك، والأوزاعى، والثورى، وأحمد، وإسحاق، وأبو عبيدة، وأبو ثور.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: المسلم يقتل بالذمى خاصة، وإليه ذهب الشعبي، والنخعي.

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا مسلم، عن ابن حسين، عن عطاء، وطاوس أحسبه قال: ومجاهد، والحسن أن رسول الله ﷺ قال يوم الفتح: «ولا يقتل مؤمن بكافر».

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا مسلم، عن ابن أبي حسين، عن عطاء، وطاوس، ومجاهد، والحسن أن النبي ﷺ قال في خطبته عام الفتح: «لا يقتل مسلم بكافر» قال: مرسل: قلت: نعم.

أخرج الرواية الأولى في كتاب اختلاف الحديث والثانية في (كتاب الديات). وقال الشافعي: وقد يصله غيره / من أهل المغازي من حديث ضرار بن حصين، وعمرو بن شعيب وغيره.

قال الشافعي: سمعت عدداً من أهل المغازي وبلغني عن عدد منهم أنه كان في خطبة رسول الله ﷺ يوم الفتح: «لا يقتل مسلم بكافر».

قال: وبلغني عن عمران بن حصين أنه روى ذلك عن رسول الله ﷺ وهذا المعنى قد روى عن عائشة، ومعل بن يسار، وعمرو بن شعيب والله أعلم.

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا محمد بن الحسن، أخبرنا إبراهيم بن محمد، عن محمد ابن المنكدر، عن عبد الرحمن بن البيلماني، أن رجلاً من المسلمين قتل رجلاً من أهل الذمة فرفع ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال: «أنا أحق من أوفى بذمته ثم أمر به فقتل».

هذا الحديث للشافعي في قتل المسلم بالكافر والحديثين اللذين يذكرهما بعده أوردهما في معرض بيان سقوط الاحتجاج بهما، قال الشافعي: بعد أن ذكر الاحتجاج بما احتج به على ما ذهب إليه قال قائل: فقد روينا من حديث ابن البيلماني؛ أن النبي ﷺ قتل مؤمناً بكافر: فقلت أفرأيت وكنا نحن وأنت نثبت المنقطع بحسن الظن بمن روى، فروى حديثين: أحدهما: منقطع. والآخر متصل بخلافه فأيهما كان أولى بنا أن نثبت؟ الذي أثبتناه متصلاً، وقد عرفنا من رواه بالصدق أو الذي أثبتناه بالظن؟ قال الذي أثبتناه متصلاً قال: فحديثنا متصل وحديث ابن البيلماني خطأ، وإنما روى ابن البيلماني فيما بلغنا أن عمرو بن أمية قتل كافراً كان له عبد إلى مدة، وكان المقتول رسولاً فقتله النبي ﷺ فلو كان ثابتاً كنت أنت قد خالفت الحديثين حديثنا وحديث ابن البيلماني، قال: والذي قتله عمرو بن أمية قبل بني النضير / وقبل الفتح بزمان، وخطبة النبي ﷺ: «لا يقتل مسلم بكافر» عام الفتح، فلو كان كما يقول كان

منسوخاً، قال فلم يقولوا وتقول هو منسوخ، وقلت : هو خطأ، قلت : عاش عمرو بن أمية بعد النبي ﷺ دهرأ، وأنت إنما تأخذ العلم من بعد ليس لك مثل معرفة أصحابنا وعمر وقتل اثنين وداهما النبي ﷺ ولم يزد عمراً على أن قال : قتل رجلين لهما منى عهد لا ديتهما أهل الحيرة، فكتب أن اقتلوه ثم كتب بعد ذلك لا تقتلوه، قلنا: أفرأيت لو كتب أن اقتلوه، وقتل ولم يرجع عنه، أفكان يكون فى أحد مع رسول الله ﷺ حجة؟ قال: لا قلنا: فأحسن لك أن تكون احتجبت بغير حجة، أأريت لو لم يكن فيه عن النبي ﷺ نقيم الحجة عليك به؟ ولم يكن فيه إلا ما قال عمر، أكان عمر يحكم بحكم، ثم يرجع عنه إلا عن علم بلغه، هو أولى من قوله فهذا عليك، وأن يرى أن الذى رجع إليه أولى به من الذى قال: فيكون قوله راجعاً أولى أن يصير إليه، قال: فلعله أراد أن يرضيه بالدية: قلنا: لعله أراد أن يخيفه بالقتل ولا يقتله قال: ليس هذا فى الحديث، قلنا وليس ما قلت به فى الحديث.

قال: فقد روينا فيه أن عثمان بن عفان أتى بمسلم قتل كافراً فأمر بقتله فقام إليه ناس من أصحاب رسول الله ﷺ فمنعوه، ففداه بألف دينار ولم يقتله، فقلت هذا من حديث من يجهل فإن كان غير ثابت فدع الاحتجاج به، وإن كان ثابتاً فعليك فيه حكم، ولك فيه آخر فقتل به حتى نعلم أنك قد اتبعته على ضعفه فقال: وما على منه قلنا: زعم أنه أراد قتله فمنعه/ ناس من أصحاب رسول الله ﷺ فرجع لهم، فهذا عثمان وناس من أصحاب النبي ﷺ مجتمعون ألا يقتل مسلم بكافر، فكيف خالفتم؟ قال: فقد أراد قتله قلنا: فقد رجع والرجوع أولى به، انتهى كلام الشافى.

١/٦٧

وابن البيلماني ضعيف لا يقوم بحديثه حجة، وقد ضعفه على بن المدينى والدارقطنى.

قال: هو ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث فكيف بما يرسله؟! وقال أبو عبيده : هذا حديث ليس بمسند ولا يجعل مثله إماماً يسفك به دماء المسلمين. قال عبد الواحد بن زياد: قلت لزفر: فكم يقولون ندرأ الحدود بالشبهات، وانكم جئتم إلى أعظم الشبهات فأقدمت عليها قال: وما هو قلت: المسلم يقتل بالكافر قال: فاشهد أنت على رجوعى عن هذا.

وأخبرنا الشافى : أخبرنا محمد بن الحسن، أخبرنا قيس بن الربيع الأسدى، عن أبان بن تغلب، عن الحسن بن ميمون عن عبد الله مولى بنى هاشم، عن أبى الجنوب الأسدى قال: أتى على بن أبى طالب رضي الله عنه برجل من المسلمين قتل رجلاً من أهل الذمة

قال: فقامت عليه البيبة فأمر بقتله، فجاء أخوه فقال: إني قد عفوت قال لعلهم هدروك أو فرعوك أو فرعوك قال: لا ولكن قتله لا يرد على أخي وعوضني فرضيت، قال: أنت أعلم من كان له ذمتنا فذمته كدمننا، وديته كديتنا.

هذا الحديث ذكره الشافعي من الأحاديث التي رواها محمد بن الحسن ليوجب عنها في سقوط الاحتجاج بها وقد ذكرنا في حديث ابن البيلماني من قول الشافعي ما فيه مقنع، والذي يخص هذا أن رواية أبي الجنوب، وهو ضعيف الحديث قاله الدارقطني وغيره قال: وفي حديث أبي جحيفة عن عليّ ما / ذلكم أن علياً لا يروى عن النبي، شيئاً بخلافة قال ابن المنذر: قد ثبت عن عثمان وعليّ أنهما قالوا: لا يقتل مؤمن بكافر، وروى عن زيد بن ثابت أيضاً.

وقول عليّ في الحديث: لعلهم هدروك استفساراً منه لثلا يكون عفوه عن القصاص بسبب تخويف من جانبهم وتهديد الخوف.

وقوله: عوضني فرضيت: أي أعطوني عوض دم أخي، ما رضيت به يعني الدية، وقوله: من كان له ذمتنا أي عهدنا وآماننا كان دمه معصوماً كدماثنا، وديته إذا قُتل واجبة كديتنا.

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا محمد بن الحسن، أخبرنا محمد بن يزيد، أخبرنا سفيان بن حسين، عن الزهري: أن ابن شاس الجذامي قتل رجلاً من أنباط الشام فرفع إلي عثمان بن عفان، فأمر بقتله فكلمه الزبير وناس من أصحاب رسول الله ﷺ فنهوه عن قتله قال: فجعل ديته ألف دينار، وهذا الحديث أيضاً من جملة ما أخرجه الشافعي ليوجب عنه، وقد أشار إليه في الكلام على حديث ابن البيلماني.

وقوله: « فكلمه الزبير وناس من أصحاب رسول الله ﷺ » يوهم أن الزبير ليس من أصحاب رسول الله ﷺ وليس كذلك، وإنما أفردته بالذكر بينها على شرفه وتخصيصاً، فهذا كقوله تعالى ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [البقرة: ٩٨] فخص جبريل وميكال بالذكر بعد أن كانا داخلين في قوله وَمَلَائِكَتِهِ، وأما ذكر الدية ومقدارها فسيرد في (كتاب الديات) والله أعلم.

الفصل الثالث

فى قتل الجماعة بالواحد

١/٦٨ / أخبرنا الشافى، أخبرنا مالك بن أنس، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، أن عمر بن الخطاب قتل نفراً خمسة أو سبعة برجل قتلوه، وقيل غيلة فقال عمر: لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً.

هذا حديث صحيح أخرجه مالك فى الموطأ بإسناد وهكذا مرسلأ، وأخرجه البخارى : عن ابن بشار عن يحيى عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر أن غلاماً قُتل غيلة فقال عمر: لو اشترك فيه أهل صنعاء لقتلتهم^(١)، قال البخارى: وقال مغيرة بن حكيم، عن أبيه، أن أربعة قتلوا صبياً فقال عمر مثله.

النفر: اسم يقع على عدة رجال، من ثلاثة إلى عشرة، والباء: فى برجل للتسبب أى قتلهم بسبب رجل واحد والغيلة بالكسر: الخداع، يقال: قتله غيلة، وغاله واغتاله بمعنى إذا قتله بال المكر والخداع على غرة وغفلة من أمره. وقوله غيلة يجوز أن يكون قتل فعلاً مسبباً لما لم يسم فاعله فينتصب غيلة على الحال: أى فى حال اغتيال ويجوز أن يكون اسماً بوزن غلت فيكون منصوباً على المصدر من قتلوه، ويكون غيلة مجروراً بإضافة المصدر إليه وهو الأحسن، وتمالأ القوم بالهمز يتماثلون: إذا تعاونوا على أمر يفعلونه وجميعاً: تأكيد للضمير فى لقتلتهم، وفى رواية الشافى ومالك.

لو تمالأ فذكر الضمير فى عليه رداً إلى المقتول، وجاء فى رواية البخارى : لو اشترك فيها فأنت الضمير رداً إلى الغيلة.

وهذا الحديث قد ترجم عليه مالك باب ما جاء فى الغيلة، وترجم عليه البخارى باب إذا أصاب قوم من رجلاً هل يعاقبون ويقتص منهم كلهم، وكلا المعنيين يتضمنهما الحديث، فأما الشافى: فأخرجه فى كتاب الجراح مستدلاً به على قتل الجماعة بالواحد.

٦٨ ب / والذى / ذهب إليه الشافى: أن الجماعة إذا اشتركوا فى قتل واحد وكان كل منهم لو انفرد بفعله وجب عليه القود، ف كذلك يجب على جميعهم، وروى عن عمر، وابن عباس، والمغيرة، بن شعبة، وابن المسيب، والحسن، وعطاء، وبه قال مالك،

(١) مالك فى الموطأ ٨٧١ والبخارى فى الديات (٦٨٩٦).

والأوزاعي، والثوري، وأبو جنيفة، وأحمد، وإسحاق.

وحكى عن ابن الزبير ومعاذ بن جبل، والزهري وابن سيرين أنهم قالوا: لا تقتل الجماعة بواحد، ولكن ولي الدم يقتل منهم واحداً ويأخذ من الباقيين حصصهم في الدية.

فأما الواحد إذا قتل جماعة : فإنه يقتل بواحد منهم وللباقيين الديات، فإن قتلهم على الترتيب واحداً بعد واحد كان مقتولاً بالأول، وإن قتلهم دفعة واحدة سقط حق الباقيين، وقال أحمد: إن طلبوا كلهم القصاص قتل بجماعتهم وإن طلب بعضهم القصاص وبعضهم الدية قتل عن طالب القصاص وأعطى الدية لمن طلبها .

الفصل الرابع

فى التخيير بين القصاص والدية

أخبرنا الشافى، أخبرنا معاذ بن موسى، عن بكر بن معروف، عن مقاتل بن حيان قال مقاتل: أخذت هذا التفسير عن نضر حفظ معاذ منهم: مجاهد والحسن والضحاك بن مزاحم فى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّءَ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ الآية [البقرة: ١٧٨]. قال: كتب على أهل التوراه من قتل نفساً بغير نفس حق أن يقاد بها ولا يعفى عنه ولا تقبل منه الدية، وفرض على أهل الإنجيل أن يعفى عنه ولا يقتل ولا يقتل، ورخص لأمة محمد ﷺ إن شاء قتل، وإن شاء أخذ الدية، وإن شاء عفا عنه فذلك قوله تعالى: ﴿تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ تقول: / الدية تخفيف من الله إذ جعل الدية ولا يقتل، ثم قال: ﴿فَمَنْ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٨] يقول من قتل بعد أخذ الدية فله عذاب أليم. وقال فى قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] ينتهى بها بعضكم عن بعض مخافة أن يقتل.

١/٦٩

أخبرنا الشافى، أخبرنا ابن عيينة، أخبرنا عمرو بن دينار قال: سمعت مجاهداً يقول: كان فى بنى إسرائيل القصاص ولم يكن فىهم الدية، فقال الله عز وجل لهذه الأمة: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرِّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّءَ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ هذه الرواية الثانية التى رواها مجاهد عن ابن عباس قد أخرجها البخارى، عن الحميدى، وقتيبة عن سفيان، عن عمرو، وأخرجها النسائى عن الحارث بن مسكين، عن سفيان عن عمرو (١).

معنى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ أى من عفى له من جهة أخيه شىء من العفو، كقولك سر يزيد بعض السير، ولا يصح أن يكون فى معنى المفعول به، لثلا يتعدى إلى مفعول به إلا بمعد، والمراد بالأخ ها هنا ولئى المقتول وقيل: أخوه لأنه يلابسه من قبل مطالبة الدم، ولأن المؤمنين أخوة وذكره بلفظ الإخوة ليعطف أحدهما على الآخر بذكر ما هو ثابت بينهما من الجنسية والإسلام، وإنما عدى عفى باللام ومن

(١) البخارى فى التفسير (٤٤٩٨)، والنسائى فى الكبرى فى التفسير (١١٠١٤)، والنسائى ٣٦/٨.

شأنها أن يتعدى بعن لأنه إنما يتعدى بعن إذا كان الذكر للجاني المذنب، ويقال: عفوت عن فلان، فأما إذا كان الذكر للذنب قيل عفوت لفلان عما جنى فيكون التقدير فمن عفى له عن جنايته فاستغنى عن ذكر الجناية، وقيل فمن عفى له أى ترك له بعض المستحق/ وإنما قال: شيء إشعاراً بأنه إذا عفى له طرف من العفو وبعض منه، فإنه إذا عفى بعض الورثة سقط القصاص ووجب الدية.

وقوله ﴿فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أى: فليتبع إلى الدم الذى عفى بالمعروف فى المطالبة بالدية برفق من غير تشديد، وليؤدها القاتل المعفو عنه بإحسان من غير مكث.

﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ أى: العدول من الدم إلى الدية ورحمة رحمة بها ﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ﴾ فمن اعتدى عليكم بعد ذلك وتجاوز الحد فقتل بعد أخذ الدية فله عذاب أليم فى الآخرة، وذلك أن العرب كانوا يجعلون الصلح سبباً لأمن القاتل، وظهوره إليهم، فيجىء ولى الدم فيقتله بعد الصلح ويرمى الدية عليهم.

وقوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ أخبر الله تعالى أن لعباده فى شرع القصاص مصلحة كثيرة، وهى البقاء ودوام الحياة لأن القاتل إذا علم أنه متى قتل قُتل امتنع عن القتل فبقى هو ومن همّ بقتله، ومن كلام العرب «القتل أنفى للقتل»، وقيل: المراد أنهم كانوا يقتلون العشرة بالواحد وأكثر فلما فرض القصاص وهو المماثلة والمساواة، وأصله من قص الأثر إذا تبعه كان ذلك حياة للباقيين المسترادين فى القتل، وهذا من فصيح القرآن المعجز. لأرباب البلاغة، لأن القصاص قتل وتغيب للحياة، وقد جعل مكاناً فظرفاً للحياة، وفيه من إصابة معجز البلاغة بتعريف القصاص وتكثير الحياة؛ لأن المعنى لكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حياة عظيمة أو نوع من الحياة هى الحاصلة بالارتداد عن القتل لوقوع العلم بالقصاص من القاتل.

وقوله ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ﴾ أى فرض عليكم ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ﴾ والذكر بالأنثى والأنثى بالذكر إجماع. فأما الحر بالعبد فلا يقتل به / الشافعى، ويقتل به أبو حنيفة وأصحابه.

قال الشافعى فى سياق هذا الحديث: وما قال ابن عباس فى هذا كما قال والله أعلم، وكذلك قال مقاتل، لأن الله جل ثناؤه ذكر القصاص ثم قال: ﴿فَمَنِ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ١٧٨] لم يجز والله أعلم، أن يقال إن عفى أى صولح على أخذ الدية لأن العفو ترك حق بلا عوض فلم يجز إلا أن يكون إن عفى عن القتل فإذا عفى لم يكن له سبيل وصار له بالقتل مال فى مال القاتل

وهو دية قبيلة فيتبعه بمعروف ويؤدى إليه القاتل بإحسان، ولو كان إذا عفى عن القاتل لم يكن للعافى أن يتبعه بالمعروف، ولا على القاتل شىء يؤديه بإحسان.

قال: وقد جاءت السنة مع بيان القرآن بمثل معنى القرآن وذكر حديث ابن أبى شريح وهو.

أخبرنا الشافى، أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبى فديك، عن ابن أبى ذئب، عن سعيد المقبرى، عن أبى شريح الكعبى أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله حرم مكة ولم يحرمها الناس، فلا يحل لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمأ ولا يعضد بها شجرأ، وإن ترخص أحد فقال أحلت لرسول الله ﷺ: فإن الله تعالى أحلها لى ولم يحلها للناس، وإنما أحلت لى ساعة من النهار، ثم هى حرام كحرمتها بالأمس، ثم إنكم يا خزاعة قد قتلتم هذا القتيل من هذيل، وأنا والله عاقله، من قتل بعده قتيلاً فأهله بين خيرتين إن أحبوا قتلوا، وإن أحبوا أخذوا العقل».

أخبرنا الشافى، وأخبرنا أبو حنيفة سماك بن الفضل الشهابى قال: وحدثنى ابن أبى ذئب، عن المقبرى، عن أبى شريح الكعبى أن رسول الله ﷺ قال: عام الفتح: «من قُتل له قتيل فهو بخير النظرين إن أحب أخذ العقل / وإن أحب فله القود».

ب / ٧٠

وقال أبو حنيفة: فقلت لابن أبى ذئب أتأخذ بهذا يا أبا الحارث؟ فضرب صدرى وصاح علي صياحاً كثيراً وقال: منى، وقال: أحدثك عن رسول الله ﷺ وتقول: أتأخذ؟ نعم آخذ به، وذلك الفرض على وعلى من سمعه إن الله عز وجل اختار محمداً ﷺ من الناس فهداهم به على يديه، واختار لهم ما اختار له وعلى لسانه فعلى الخلق أن يتبعوه طائعين أو داخرين لا مخرج لمسلم من ذلك. قال: وما سكت عنى حتى تمنيت أن يسكت.

وأخبرنا الشافى، أخبرنا محمد بن أبى فديك، عن ابن أبى ذئب، عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى، عن أبى شريح الكعبى أن رسول الله ﷺ قال: «من قُتل له قتيل فأهله بين خيرين: إن أحبوا فلهم العقل وإن أحبوا فلهم القود».

وأخرجت الرواية الأولى فى كتاب (جراح العمد) والثانية فى (كتاب الرسالة) والثالثة فى (كتاب الديات).

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى

والنسائي (١).

فأما البخارى : فأخرج من الرواية الأولى إلى قوله بالأمس ، وزاد ليبلغ الشاهد منكم الغائب ولم يذكر قوله لخزاعة .

وأما مسلم : فأخرجه ، عن قتبية ، عن الليث ، عن المقبرى مثل البخارى .

وأما الترمذى : فأخرجه عن محمد بن بشار عن يحيى بن سعيد عن ابن أبى ذئب مثل الشافعى .

وأما أبو داود : فأخرج حديث خزاعة مفرداً عن مسدد ، عن يحيى بن سعيد ، عن ابن أبى ذئب .

وأما النسائي : فأخرجه بإسناد مسلم ولفظه .

وقول : إن الله حرم مكة : أى جعلها حراماً ممتنعة على الناس من الأذى والفساد والنهب والقتل وغير ذلك من أنواع الشر ، وجعل ذلك حراماً على الناس أن يفعلوه / ١/٧١
فيها ، وإن كان فى غيرها أيضاً حرام ، إلا أن لها مزيد تحريم فى أشياء تجوز فى غيرها كالصيد والشجر والعشب الملتجىء إلى الحرام ، وقد بين هذا المجمع بقوله : « ولا يحل لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمأً ولا يعضد بها شجراً » السفك : الإراقة سفكت الدم أسفكه إذا أرقته ، وإنما يريد القتل المحرم ، والعضد : القطع بالمعضد وهى حديدة تعد لقطع الشجر ، قال ابن شميل : المعضاد سيف يكون مع القصابين يقطعون به اللحم ، وهو الذى يسمونه الساطور . وقال الأصمعى : المعضد السيف يمتهن فى قطع الشجر ، وارتخص افتعل من الرخصة وهو ضد العزيمة وكان أصله من الشيء الرخيص . وقوله : إنما أحلت لى ساعة من النهار يريد لما فتحها أحل له سفك الدم ، بها وغير ذلك مما كان محرماً ، وقيل : لم يحل له إلا إراقة الدم دون الصيد وقطع الشجر وسائرهما حرام على الناس منها .

وقوله «إنا عاقله» يريد: أنه هو الذى يؤدى ديته إلى أهله من العقل : الدية ، والخيرة بكسر الخاء وسكون الياء : الاختيار وهى الاسم من قولك خيار الله لفلان فى هذا الأمر فأما بفتح الياء : فهى الاسم من قولك اختاره الله ، تقول محمد خيرة الله من خلقه بالفتح ويجوز بالسكون أيضاً . وقوله «بخير النظرين» يريد خير الأمرين والحالين الذى

(١) البخارى فى العلم (١٠٤) ، ومسلم فى الحج (٤٤٦/١٣٥٤) ، وأبو داود فى الديات (٤٥٠٤) ،
والترمذى فى الديات (١٤٠٦) ، والنسائي فى القسامة ٣٨/٨ .

هو أوفقهما له وأحبهما إليه وأوفقهما به والأمران هما: القصاص وأخذ الدية فأيهما مال ولى الدم إليه واختاره فذاك له، والخيرية هنا ليست راجعة إلى كون أحد الأمرين خيراً من الآخر، إنما هي راجعة إلى ولى الدم وأن أيهما أحب إليه وخير له فيما يعود إلى اختياره وإرادته والنظرين: تشية النظر وهو الرأى وتدبر الأمر، من قولك: نظرت فى هذا الأمر أى فكرت فيه وتدبرته / والباء فى بخير متعلق بمحذوف تقديره: فهو ملتبس بخير النظرين، أو عامل بخيرهما ونحو ذلك. وترك القصاص.

وقوله: نال منى يريد السب والإنكار وإسقاط همزة الاستفهام من يأخذ الثانية إن صحت الرواية بذلك، فإنه من طريق الانتفاع وطلب الاختصار، وقد جاء إسقاطها فى الكلام كثيراً وهى مع إسقاطها مرادة، وإنما حسن إسقاطها لدلالة الكلام عليها ولكثرة الاستعمال، وقد جاءت الهمزة الثانية فى (كتاب السنن) للبيهقى .

وقوله: «وعلى لسانه» معطوف على قوله «وعليه»، وفصل بينهما بجملة أخرى معطوفة على الجملة الأولى فهى جملة معترضة بينهما والنية فيها التأخير لأن الجمل جميعها معطوفة بعضها على بعض، وإذا جاز الاعتراض بالجمل التى ليست معطوفة فلأن يجوز بالجمل المعطوفة أولى ومثل ذلك جائز فى فصيح الكلام والشعر، وقد جاء فى كتاب البيهقى فاختار لهم ما اختاره على لسانه بغير واو، فإن كان صحيحاً فإنه يكون متعلقاً بقوله واختار لهم على لسانه ما اختاره له.

أو داخرين بالخاء المعجمة : من الدخول والذل والصغار، ويقال دخر الرجل بالفتح فهو داخر وأدخره غيره.

وهذا الحديث قد تضمن أحكاماً، والمقصد من إخراجه تخيير ولى القتل بين القصاص والدية، ونحن نذكر ما يتعلق بالحديث من أحكام.

والذى ذهب إليه الشافى - رضى الله عنه - فى أمر الحرم: أن من قتل قتيلاً فلجأ إلى الحرم فإنه يقتص منه، وكذلك كل الحدود وبه قال مالك: وقال أبو حنيفة: لا يقتل ولكن ينظر خروجه من الحرم إلا أن يكون قد قيل فيه فإنه يقتل.

أ/٧٢ وأما الصيد : فإن صيد الحرم لا يجوز لأحد/ قتله ولا صيده وهذا إجماع. وأما الشجر : فإنه لا يجوز قطعه وسواء فى ذلك ما نبت بنفسه وما استنبتته الآدميون، وبه قال أحمد، وقال أبو حنيفة: ما ينبت الآدميون يجوز قطعه، وما لم ينبتوه فإن كان مما يستنبتته الناس جاز قطعه، وما لا فلا. وأما حشيش الحرم فلا يجوز قطعه ولا قلعه ولا نتفه إلا الأدخر لقول العباس رضي الله عنه : إلا الأدخر فقال رسول

الله ﷺ: «إلا الأدخر (١)» ويجوز على الحشيش لحاجة الماشية إليه. وقال أبو حنيفة وأحمد: لا يجوز. فأما العوينح والشوك فيجوز قلعه؛ لأنه مضر، ويحكى عن مالك أنه قال: لا شيء على من قطع شيئاً من شجر الحرم، وهو قول داود.

فأما حكم التخير في القصاص والدية فإن القتل العمد العدوان عند الشافعي علي قولين: أحدهما: أن الواجب به أحد شيئين: إما القصاص وإما الدية، ويعتبر ذلك باختيار ولي الدم، فإن عفا عن أحدهما كان له الآخر والقول الثاني: أن الواجب القصاص، إلا أن له أن يعفو عنه على أن يأخذ الدية، ولا يعتبر رضى الجاني، فإن عفى عن القصاص ولم يشترط الدية سقط حقه، وقد روى ثبوت الدية بغير اختيار القاتل عن ابن عباس، ومجاهد، وعطاء، وابن المسيب وبه قال أحمد، وإسحاق.

وقال أبو حنيفة: الواجب: القود وليس للولى أن يعفو على مال إلا برضى القاتل، وعن مالك روايتان: أحدهما: مثل أبي حنيفة، والثانية: تخير الولي.

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا الثقة، عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثله أو مثل معناه.

هذا الحديث أخرجه في (كتاب الديات) عقب الرواية الثالثة من حديث أبي شريح المذكور قبل هذا وهو طرف من حديث طويل وقد أخرجه الجماعة/ إلا مالكا (٢).

ب/٧٢

أما البخارى: فأخرجه، عن أبي نعيم، عن شيبان، عن يحيى بالإسناد أن خزاعة قتلوا رجلاً، وقال عبد الله بن رجاء: حدثنا حرب، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أنه عام فتح مكة، قتلت خزاعة رجلاً من نبي ليث بقتيل لهم في الجاهلية فقام رسول الله ﷺ فقال: «إن الله حبس عن مكة الفيل، وسلط عليها رسوله والمؤمنين، ألا وإنها لم تحل لأحد قبلى ولا تحل لأحد بعدى، إلا وإنها أحلت لي ساعة من نهار ألا وإن ساعتى هذه حرام، لا يختلى شوكها، ولا يعضد شجرها ولا يلتقط ساقطها، إلا لمشد، ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين إما أن يؤدي وإما أن يقاد» فقام إليه رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاة فقال: اكتب لى يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «اكتبوا لأبى شاة» ثم قال: اكتب لى يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «اكتبوا لأبى شاة» ثم قام: رجل من قريش فقال يا رسول الله إلا الأدخر فإننا نجعله فى بيوتنا وقبورنا،

(١) مسلم فى الحج (٤٤٧/١٣٥٥).

(٢) البخارى فى العلم (١١٢) ومسلم فى الحج (٤٤٧/١٣٥٥) وأبو داود فى الحج (٢٠١٧) والترمذى فى الديات (١٤٠٥) والنسائى فى القسامة/٨/٣٨.

فقال رسول الله ﷺ: إلا الأذخر.

وأما مسلم : فأخرجه عن زهير، وعبيد الله بن سعيد، وعن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعى، عن يحيى، وعن إسحق بن منصور، عن عبد الله بن موسى، عن شيبان، عن يحيى.

وأما أبو داود : فأخرجه عن عباس بن الوليد، عن أبيه عن الأوزاعى، وعن أحمد بن إبراهيم، عن أبي داود، عن حرب بن شداد كلاهما عن يحيى وذكر الحديث مختصراً.

وأما الترمذى : فأخرجه عن محمود بن غيلان، ويحيى بن موسى، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعى، عن يحيى مختصراً.

وأما النسائى : فأخرجه عن العباس بن الوليد، عن أبيه، عن الأوزاعى، عن يحيى وله روايات أخرى.

وفى الباب عن وائل بن حجر، وأنس.

ما يتعلق بأحكام هذا الحديث قد تقدم فى حديث أبي شريح، واختلاء الشوك أخذه، والتقاط الساقطة، أخذها، والساقط : الشيء الذى يسقط من الناس، وهى اللقطة. والمنشد: المعرف والإذخر/ نبت معروف. ١/٧٣

الفصل الخامس في أحاديث متفرقة

أخبرنا الشافعي، عن محمد بن الحسن قال: أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم النخعي، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى برجل قد قتل عمداً فأمر بقتله فعفى بعض الأولياء، فأمر بقتله، فقال ابن مسعود كانت النفس لهم جميعاً فلما عفى هذا أحيا النفس فلا يستطيع أن يأخذ حقه حتى يأخذ غيره، قال: فما ترى؟ قال: أرى أن تجعل الدية عليه في ماله وترفع حقه الذي عفا، فقال عمر: وأنا أرى ذلك.

وأخرج الشافعي فيما بلغه، عن حماد، عن قتادة، عن خلاص عن علي قال: إذا أمر الرجل عبده أن يقتل رجلاً، فإنما هو كسيفه، أو كسوطه، يقتل المولى ويحبس العبد في السجن.

وقال الشافعي فيما حكى عن محمد بن الحسن قال: أخبرنا إسماعيل بن عباس الحمصي قال: حدثنا عبد الملك بن جريح، عن عطاء بن أبي رباح، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قضى في رجل قتل رجلاً عمداً، وأمسكه آخر قال: يقتل القاتل، ويحبس الآخر في السجن حتى يموت.

قال: هو يخالف ما احتج به فلا يحبسه حتى يموت.

وأخرج المزني، عن الشافعي، عن سفیان، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن طلحة، قال: طعن رجل بقرن في رجله، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أقدني، قال: «انتظر» فعاد إليه فقال «انتظر» فعاد إليه، فقال: «انتظر» فعاد إليه فأقاده فبريء المستقاد منه، وثلث رجل الآخر، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله قد برأت رجلى وثلث رجله، فقال: «قد قلت لك انتظر، ولم ير له شيئاً».

هذا حديث مرسل، وكذا رواه أبو أيوب، وابن جريح عن عمرو بن دينار مرسلًا، ورواه أبو بكر، وعثمان ابنا أبي شيبة / عن ابن عتبة، عن أيوب، عن عمرو بن جابر، قال: الدراقطني: أخطأ فيه ابنا أبي شيبة وخالفهما أحمد بن حنبل وغيره، فرووه عن عمرو مرسلًا.

وأخرج الشافعي فيما بلغه عن سعيد عن أبي معشر، عن عبد الله في الذي يقتص منه فيموت، قال: علي الذي اقتص منه الدية ويرفع عنه بقدر جراحته.

قال الشافى: وليسوا يقولون: بهذا بل نقول نحن وهم لا شىء على المقتص؛
لأنه فعل فعلاً كان له أن يفعله، أورده فيما أُلزم بعض العراقيين فى خلاف عبد الله بن
مسعود وهذا ليس بثابت عن ابن مسعود . والله أعلم.



الباب الثالث
فى الديات

الباب الثالث في الديات

وفيه عشرة فصول :

الفصل الأول

في قتل عمد الخطأ وقتيل الخطأ

أخبرنا الشافعي، أخبرنا ابن عيينة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن القاسم بن ربيعة، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «إلا أن في قتل العمد الخطأ بالسوط والعصا مائة من الإبل مغلظة، ومنها: أربعون خلفاً في بطونها أولادها».

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا الثقة، عن خالد الحذاء، عن القاسم بن ربيعة، عن عقبه بن أوس عن رجل من أصحاب النبي ﷺ يعني مثله.

هكذا أخرج هذا الحديث في كتاب (جراح العمد). وقد أخرجه المزي عن هذا الإسناد أتم من هذا قال: إن رسول الله ﷺ قام على درجة الكعبة يوم الفتح فقال: «الحمد لله الذي صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده، إلا أن قتل العمد الخطأ بالسوط / أو العصا فيه مائة من الإبل، منها أربعون خلفاً في بطونها أولادها، ألا وإن كل مائره ودم ومال كان في الجاهلية فهو تحت قدمي هاتين، إلا ما كان من سقاية الحاج وسدانه البيت فإني أمضيها لأهلها كما كانت».

أ/٧٤

وهذا حديث قد أخرجه أبو داود والنسائي (١). وفيه اختلاف كثير على القاسم بن ربيعة: فتارة روى عنه، عن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وتارة عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وتارة عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ولم يسمه، وتارة مرسلًا.

أما أبو داود: فأخرجه عن سليمان بن حرب ومسدد، عن خالد، عن القاسم بن ربيعة، عن عقبه بن أوس، عن ابن عمرو، عن مسدد عن الوارث، عن علي ابن زيد، عن القاسم، عن ابن عمر، قال أبو داود: كذا رواه (٢) ابن عيينة، عن علي بن زيد، عن القاسم، عن عمر، ورواه أيوب السخيتاني، عن القاسم عن عبد الله بن عمرو بن العاص، ورواه حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن يعقوب السدوسي، عن عبد الله

(١) أبو داود في الديات (٤٥٤٧ - ٤٥٤٩) والنسائي في القسامة ٨ / ٤٠، ٤١، ٤٢.

(٢) في المخطوطة «وما رواية» وهو خطأ والصحيح ما أثبتناه من رواية أبي داود (٤٥٤٩) حسن.

ابن عمرو بن العاص .

وأما النسائي فأخرجه عن محمد بن بشار، عن عبد الرحمن، عن شعبة، عن أيوب، عن القاسم، عن عبد الله بن عمرو، وعن محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، عن يونس، عن حماد، عن أيوب، عن القاسم مرسلًا، وعن محمد بن منصور، وعن سفيان، عن ابن جدعان، عن القاسم، عن ابن عمر، وعن محمد بن كامل، عن هشيم، عن خالد، عن القاسم، عن عقبة بن أوس، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ .

العمد: القصد، تقول: عمدت إلى الأمر أعمد إليه إذا قصدته، وتعمدت فعل كذا، إذا فعلته عن قصد ونية في فعله وعزيمة على إيجاده، والخطأ: ما لا يتعمده ويكون فيه مخطئاً أي مخالفاً للصواب وغير قصد والمآثره: كل ما يؤثره ويذكر من أحكام الجاهلية ومفاخرهم، وقوله / «تحت قدمي» معناه: إبطالها وإسقاطها. ب/٧٤

هذا من فصيح الكنايات وقد دامها بقدمه وألصقها بالتراب، وأخفاها فيه، وأما سدانة البيت: فهي خدمته والقيام بأمره، وهي الحجابة أيضاً، وكانت في بني عبد الدار، والسقاية: ما كانوا يسقونه الحجيج من نبيذ الزبيب والماء، وكانت في بني هاشم فأقرها رسول الله ﷺ على ما كان عليه وصار بنو عيينة وهم من بني عبد الدار يتولون حجابة البيت إلى الآن، وبنو العباس يتولون سقاية الحاج.

وجملة أنواع القتل ثلاثة: الأول: عمد محض: وهو أن يقصد ضربه بما يقتل غالباً كالسيف والسكين والحجر الثقيل وما أشبه ذلك. والثاني: الخطأ المحض: وهو أن لا يقصده وإنما يرمى هدفاً أو صيداً ونحو ذلك فيصيب إنساناً. والثالث: عمد الخطأ، ويقال له: شبه العمد: وهو أن يقصد ضربه بما يقتل غالباً كالعصا الصغير والحجر الصغير، إما على وجه التأديب، أو على وجه الإيلام فيموت منها، فيسمى شبه العمد؛ لأنه قصد الضرب وأخطأ في القتل، وبهذا التقسيم قال أبو حنيفة، وأحمد، وعن مالك: روايتان الثانية منهما بنفى شبه العمد، ويقول أنه عمد.

إذا ثبت ذلك فإن الأول فيه القصاص أو الدية كما سبق، والثاني والثالث فيهما الدية. ثم الدية على ضربين: مغلظة، ومخففة، فالمغلظة: تجب في العمد المحض، إذا ترك أولياء القتل القصاص، وطلبوا الدية عند الشافعي، وقد تقدم بيان ذلك، وكذلك المغلظة تجب في شبه العمد، والمخففة تجب في الخطأ إلا أن يكون قد قتله في الحرم أو في الأشهر الحرم، أو كان القتل ذا رحم محرم من النسب.

فأما المغلظة: فهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خَلْفَةً / والخلفة: الحامل
وجمعها خلفات، فذلك مائة من الإبل وقوله: «في بطونها أولادها» من باب التأكيد
وإلا فالخلفة: هي التي في بطنها ولدها، ويجوز أن يكون ذكر ذلك لأن قوله: خلفة
ربما يظن أنه أراد به من شأنها أن تحمل، وأن سنها قد بلغ السن الذي تحمل في مثله.
مثله، فقال: في بطونها أولادها نفيًا لهذا الوهم المتوقع، وروى هذا التعليل عن
عمر، وإحدى الروایتين عن علي، وعن زيد، وأبي موسى، والمغيرة، وبه قال عطاء،
ومحمد بن الحسن، وإحدى الروایتين عن أحمد.

وقال أبو حنيفة ومالك: للتعليل أربع: خمس وعشرون بنت مخاض، وخمس
وعشرون بنت لبون، وخمس وعشرون حقة، وخمسة وعشرون جذعة، وهذه إحدى
الروایتين عن علي وقد رويت عن ابن مسعود.

وأما الدية المخففة: فهي أخماس عند أكثر الفقهاء، إلا أنهم اختلفوا في الأخماس
فقال الشافعي، ومالك: خمس جذاع، وخمس حقا، وخمس بنات لبون وخمس
بنات مخاض، وخمس بنو لبون، وحكي ذلك عن عمرو بن عبد العزيز، وسليمان بن
يسار والزهرى، وربيعه، والليث، وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري وأحمد: خمس
بنو مخاض، وخمس بنات مخاض، وخمس بنات لبون، وخمس حقا، وخمس
جذاع، وروى عن علي رضي الله عنه: أنها أربع بنات مخاض، وبنات لبون، وحقا،
وجذاع، وبه قال الشعبي، وإسحاق وقال زهير: هي ثلاثون حقة، وثلاثون بنت لبون،
وعشرون بنت مخاض، وعشرون ابن لبون، وبه قال الحسن البصري.

وقال الشافعي فيما بلغه عن ابن مهدي، عن سفیان، عن أبي إسحاق، عن
عاصم، عن علي قال: الخطأ شبه العمد بالخشبة والحجر الضخم ثلث حقا، حقا،
وثلث جذاع، وثلث ما بين بنية إلى مازال عليها كلها خلفه/.

ب/٧٥

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من قتل عمية رمياً يكون بينهم، بحجارة أو جلد بالصوت أو ضرب
بعضاً فهو خطأ عقله عقل الخطأ، ومن قتل عمداً فهو قوديده، فمن حال دونه فعليه لعنة
الله وغضبه لا يقبل منه صرف ولا عدل».

هكذا جاء في الحديث في المسند مرسلًا، وقد أخرجه أبو داود والنسائي مسنداً عن
ابن عباس^(١).

(١) أبو داود في اللديات (٤٥٤٠)، والنسائي في القسامة ٣٩/٨، ٤٠.

أما أبو داود : فأخرجه عن سعيد بن سليمان بن كثير، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس وذكره.

وأما النسائى : فأخرجه عن هلال بن العلاء، عن سعيد بن سليمان مثل أبى داود، وعن محمد بن معمر، عن محمد بن كثير، عن سليمان بن كثير، عن عمرو بن دينار. العمية بتشديد الميم وتشديد الياء: الأمر الأعمى الذي لا يستين وجهه، وقيل العمية الغيبة، وقيل: لهلال والذى فى رواية أبى داود والنسائى عمياء: أى فى حالة ذات جهالة كأنها عمياء مظلمة لا يبصر نفعها من ضررها.

وقوله : «رمياً يكون بينهم بحجارة»، وهذه اللفظة يجوز أن تكون بكسر الراء وتشديد الميم وتشديد الياء، وألف ساكنة غير منونة من قولهم كانت بين القوم رمياً، ثم صاروا إلى حجيري أى مكان بين القوم مرامة بالحجارة ثم بوسطهم من حجز بينهم، وكفا بعضهم عن بعض وهو الصحيح، وموضع «رمياً» جر بدلاً من عمية، بدل بعض من كل أو بدل اشتمال لأن العمية تشمل الرمي وغيرها من أنواع الضلالة والجهالة، ويجوز أن يكون «رمياً» وهو مصدر رمى يرمى، والمعنى إن ترامى القوم بالحجارة، فيوجد بينهم قتيل لا يدرى من قتله ومعنى أمره فلا فية الدية / وكذلك قوله: «أو جلد بالسوط أو ضرب بعضاً»، لأنه ليس من آلة القتل فعقله عقل الخطأ أى : ديته دية قتيل الخطأ وباقى الحديث قد تقدم مثله فى باب القصاص.

وأما دية الخطأ فقد تقدم ذكرها فى الحديث قبل هذا وهو حديث ابن عمر.

قال الشافى: قال الله تبارك وتعالى: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطْئًا وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطْئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ» [النساء: ٩٢] قال: فأحكم الله تعالى فى تنزيل كتابه أن على قاتل المؤمن دية مسلمة إلى أهله، وأبان على لسان نبيه ﷺ كم الدية، قال: وكان ثقل عدد من أهل العلم عن عدد لا ينازع بينهم أن رسول الله ﷺ قضى بدية المسلم مائة من الربل، وكان هذا أقوى من نقل الخاصة وقد روى من طريق الخاصة وبه نأخذ، ففى المسلم يقتل خطأ مائة من الإبل، وذكر حديث ابن عينية وحديث ابن عمر وقد تقدما.

وأخبرنا الشافى، أخبرنا مالك، عن عبد الله بن أبى بكر، عن أبيه فى الكتاب الذى كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم «فى النفس مائة من الإبل».

وأخبرنا الشافى، أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن عبد الله بن أبى بكر، فى الديات فى كتاب النبى ﷺ لعمر بن حزم «فى النفس مائة من الإبل» قال

ابن جريج : فقلت لعبد الله بن أبي بكر: فى شك أنتم من أنه كتاب النبى ﷺ قال: لا .
وأخبرنا الشافعى، أخبرنا ابن عيينة، عن ابن طاوس، عن أبيه يعنى بذلك .
هذا طرف من حديث طويل أخرجه مالك فى الموطأ والنسائى (١).

أما مالك : فأخرجه فى الكتاب الذى كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم فى العقول: أن فى النفس مائة من الإبل وفى الأنف إذا أوعى / جدعاً مائة من الإبل، ٧٦/ب
وفى المأمومة ثلث الدية، وفى الجائفة مثلها، وفى العين خمسون، وفى اليد خمسون،
وفى الرجل خمسون، وفى كل أصبع مما هنالك عشر من الإبل، وفى السن خمس
وفى الموضحة خمس.

وأما النسائى : فأخرجه من طرق كثيرة طويلة ومختصرة فمنها: عن عمرو بن منصور، عن الحكم بن موسى، عن يحيى بن حمزة، عن سليمان بن داود، عن الزهرى، عن أبى بكر بن محمد، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتاباً فيه الفرائض والسنن والديات، وبعث به مع عمرو بن حزم بقرائن على أهل اليمن هذه نسختها: من محمد النبى إلى شرحبيل بن عبد كلال، ونعيم بن عبد كلال قيل ذى رعين ومعافر وهمدان، أما بعد.

وكان فى كتابه، أن من اعتبط مؤمناً قتلاً عن بنيه فإنه قود، إلا أن يرضى أولياء المقتول، فإنه فى النفس الدية مائة من الإبل، وفى الأنف إذا أوعب جدعاً الدية، وفى اللسان الدية، وفى الشفتين، وفى البيضتين الدية، وفى الذكر الدية، وفى الصلب الدية وفى العينين الدية، وفى الرجل نصف الدية، وفى المأمومة نصف الدية، وفى الجائفة ثلث الدية، وفى المنقلة خمس عشر من الإبل، وفى الموضحة خمس من الإبل، وأن الرجل يقتل بالمرأة، وأن علي أهل الذهب ألف دينار.

هذا الطرف الذى أخرجه الشافعى من هذا الحديث استدل به على أن الدية من الإبل، والذى جاء فى رواية الموطأ والنسائى من تفصيل الأعضاء والجراح سيجىء شرحه فى موضعه إن شاء الله تعالى. قوله فقرئت بالتأنيث ذهاباً إلى الأحكام المودعة فى الكتاب وقوله: فاغتبط مؤمناً قتلاً، قد تقدم فى كتاب القصاص، وذكرنا / الخلاف ٧٧/أ
فىمن رواه بالعين والغين، والقيل: الملك ودور عين، من أدوار اليمن ومقدمتها ثم صارت قبيلة، وكذلك معافر وهمدان وقوله: «عن بينة»، إذا ثبت أنه قتله وقامت عليه البينة، والمنقلة المبيحة التى يخرج منها صغار العظام.

(١) مالك فى الموطأ ص ٨٤٩ والنسائى فى القسامة ٨/٥٧، ٥٨.

قال الشافى: وإذا قال رسول الله ﷺ في قتل العمدة الخطأ دية مغلظة؛ منها أربعون خلفه، فى بطونها أولادها ففى ذلك دليل على أن دية الخطأ الذى لا يخالطه عمد مخالفة لهذه الدية، وقد اختلف الناس فيها: فألزم القاتل مائة من الإبل بالسنة، ثم مالم يختلفوا فيه ولا ألزمه من أسنان الإبل إلا أقل ما قالوا يلزمه؛ لأن اسم الإبل لا يلزم الصغار والكبار، فدية الخطأ أحماس عشرون ابنة مخاض وعشرون ابنة لبون وعشرون بنو لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة . والله أعلم.

الفصل الثالث في قيمة الدية

أخبرنا الشافعي، أخبرنا مسلم، عن عبيد بن عمر، عن أيوب بن موسى، عن ابن شهاب، ومكحول وعطاء، قالوا: أدركنا الناس على دية الحر على عهد رسول الله ﷺ مائة من الإبل وتقويم عمر بن الخطاب رضي الله عنه تلك الدية على أهل القرى ألف دينار، واثنى عشر ألف درهم، ودية الحرة المسلمة إذا كانت من أهل القرى خمسمائة مائة دينار، أو ستة ألف درهم، فإذا كان الذي أصابها من الأعراب فديتها خمسون من الإبل، ودية الأعرابية إذا أصابها الأعرابي خمسون من الإبل لا يكلف الأعرابي الذهب ولا الورق.

هكذا جاء هذا الحديث في/ المسند وقد أخرجه البيهقي عنه بالإسناد بنحوه، وهذا لفظه: قالوا أدركنا الناس على أن دية الرجل المسلم الحر على عهد رسول الله ﷺ مائة من الإبل، وتقويم عمر على أهل القرى ألف دينار واثنى عشر ألف درهم، وإن كان الذي أصابه من الأعراب فديته مائة من الإبل لا يكلف الأعراب الذهب ولا الورق، ودية الأعرابي إذا أصاب الأعرابي مائة من الإبل.

قال الشافعي: وعام في أهل العلم أن رسول الله ﷺ فرض الدية من الإبل ثم قومها عمر بن الخطاب على أهل الذهب والورق، والعلم يحيط إن شاء الله أن عمر لم يقومها إلا قيمة يومها، ويكون قومها إلا برضى الجاني وولى الجناية، ثم استدل بهذا الحديث فقال في آخره: وهذا يدل على ما وصفت، ألا ترى أنه لا يكلف الأعرابي ذهباً ولا ورقاً لوجوب الإبل وأخذ الذهب والورق من القرى لإعواذ الإبل فيما أرى والله أعلم؛ لأن الحق لا يختلف في الدية.

وتفصيل المذهب: أن الواجب في الدية الإبل فإن أعوزت فلم يكن في تلك الناحية، أو كانت؛ إلا أنها لم تبع بثمن مثلها فقد اختلف قول الشافعي فيها: فقال في القديم: يجب على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثنى عشر ألف درهم، وبه قال مالك. وقال في الجديد: إذا أعوزت الإبل رجع إلى قيمتها. وقال أبو حنيفة وأحمد: يجوز العدول عن الإبل إلى الدراهم والدنانير مع وجودها ولا يتعين الإبل على الجاني. وقال الحسن البصري، وابن أبي ليلي، وأبو يوسف، ومحمد: الدية ستة أصول/ الإبل، والذهب، والفضة، ومائتا بقرة، ومائة حلة، وألفا شاة ووافقهم أحمد، إلا أن عنده في الحال روايتان.

وأما تقدير الدية بالدراهم فإن الشافى قال: إنها اثنى عشر ألف درهم، هذا على القديم. فأما على الجديد: فإنها تُقَوَّمُ بغالب نقد البلد، وإذا وجد بعض الإبل أخذ وقوم الباقي بالذهب أو الدراهم، وبه قال مالك وأحمد.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: عشرة ألف درهم.

وأما دية المرأة وجراحها: فإنها على النصف من دية الرجل وجراحه، وبه قال أهل العلم كافة، إلا ما حكى عن ابن عليه والأصم، فإنهما قالوا: دية الرجل والمرأة سواء والله أعلم.

وأخبرنا الشافى، أخبرنا مسلم بن خالد بن جريج، عن عمرو بن شعيب قال: كان النبى ﷺ يقيم الإبل على القرى أربعمائة دينار أوعد لها من الورق، ويقيمها على أثمان الإبل، فإذا غلت دفع فى قيمتها، وإذا هانت نقص من ثمنها على أهل القرى الثمن ما كان.

هذا الحديث هكذا جاء فى المسند مرسلًا. وقد أخرجه أبو داود والنسائى مرفوعًا (١).

فأما أبو داود فقال: وجدت فى كتابى عن شيبان، ولم أسمع منه فحدثنا به أبو بكر صاحب لنا ثقة قال: حدثنا شيبان، عن محمد بن راشد، عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: كان رسول الله ﷺ يقوّم دية الخطأ على أهل القرى وذكر نحوه، وزاد قال: وبلغت فى عهد رسول الله ﷺ ما بين أربع مائة دينار إلى ثمانمائة دينار أوعد لها من الورق ثمانية ألف درهم وذكر حديثاً طويلاً يتضمن أحكاماً كثيرة تتعلق بالديات.

وأما النسائى: فأخرجه عن أحمد/ بن سليمان، عن يزيد بن هارون، عن محمد بن راشد بإسناد أبى داود وذكر الحديث.

عدل الشيء بكسر العين: مثله ونظيره، وقيل: بالفتح أيضاً، وهذا الحديث ذكره الشافى فى كتاب جراح الخطأ مستدلاً به على أن الأصل فى الدية الإبل، وإنما يعدل إلى القيمة مع إعرازها، وأن تقدير ثمنها غير محصور فى شيء بعينه، لأنه قال: إذا غلت زاد ثمنها، وقد صرح بذلك أبو داود والنسائى فى روايتهما؛ أنها بلغت أثمانها فى ثمانمائة دينار.

(١) أبو داود فى الديات (٤٥٦٤)، والنسائى فى القسامة ٤٢/٨، ٤٣.

وقد أخرج الشافعي، عن مسلم، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب قال: قضى أبو بكر على أهل القرى حين كثر المال وغلت الإبل فأقام مائة من الإبل بستمائة دينار إلى ثمانمائة دينار.

وأخرج المزني قال: حدثني الشافعي قال: سمعت عبد الوهاب الثقفي يقول: سمعت يحيى بن سعيد يقول: أدركت الناس وهم يعطون في دية المسلم من الغنم ألفي شاة قال سمعت الثقفي يقول: سمعت يحيى بن سعيد يحدث عن عمرو بن شعيب؛ أن عمر بن الخطاب قال: في الدية على أهل الشاء الشاء.

وأخرج الشافعي قال: حدثنا محمد بن الحسن قال: بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه فرض على أهل الذهب ألف دينار في الدية، وعلى أهل الورق عشرة ألف درهم. أخبرنا بذلك أبو حنيفة، عن الهيثم، عن الشعبي، عن عمر بن الخطاب وزاد على أهل البقر مائتا بقرة، وعلى أهل الإبل مائة من الإبل، وعلى أهل الغنم ألفا شاة. قال الشافعي: وروى عطاء ومكحول وعمرو بن شعيب، وعدد من الحجازيين؛ أن عمر فرض الدية اثني عشر ألف درهم، ولم أعلم بالحجاز أحداً خالف فيه، ومن قال الدية اثني عشر ألف درهم: ابن عباس، وأبو هريرة/ وعائشة، لا أعلم بالحجاز أحداً خالف ٧٩/أ ذلك قديماً ولا حديثاً، ولقد رواه عكرمة عن النبي ﷺ أنه قضى بالدية اثني عشر ألف درهم، وزعم عكرمة أنه نزل فيها: ﴿ وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ [التوبة: ٧٤] وهذا الذي ذكره الشافعي، عن عكرمة، عن ابن عباس موصولاً عن النبي ﷺ.

قال الشافعي: قال محمد بن الحسن: وقال أهل المدينة؛ إن عمر فرض الدية على أهل الورق اثني عشر ألف درهم قال: ونحن أعلم فيما نظن بفريضة عمر بن الخطاب حين فرض دراهم من أهل المدينة؛ لأن الدراهم على أهل العراق، وقد صدق من أهل المدينة أن عمر فرضها اثني عشر ألف درهم، ولكنه فرضها وزن ستة.

قال الشافعي: فقلت لمحمد بن الحسن: أفتقول إن الدية اثني عشر ألف درهم وزن ستة؟ فقال: لا فقلت: فمن أين زعمت إذ كنت أعلم بالدية فيما زعمت من أهل الحجاز لأنك من أهل الورق وإنك عن عمر قبلتها، لأن عمر قضى فيها بشيء لا يقضى به قال: لم يكونوا يحسبون، قلت: أفتروى شيئاً تجعله أصلاً في الحكم فانت تزعم أن من روى عنه لا يعرف ما وصى به. وقال الشافعي: فادعى محمد على أهل الحجاز أنه أعلم بالدية منهم، وإنما عن عمر قبل الدية من الورق، ولم يجعل أنهم أعلم بالدية

منه، إذا كان عمر منهم فمن الحاكم منه أولى بالمعرفة فمن الدراهم منه إذا كان الحكم إنما وقع بالحاكم.

وأخرج الشافى : فيما بلغه عن يزيد بن هارون، عن هشام، عن الحسن أن علياً قضى بالدية اثنى عشر ألفاً. قال الشافى: وبهذا نقول، وهم يقولون : الدية عشرة ألف درهم.

الفصل الرابع فى دية مادون النفس

/ أخبرنا مالك بن أنس، عن عبد الله بن أبى بكر، عن أبىه؛ أن فى الكتاب الذى كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم وفى الأنف إذا أوعى جدعاً مائة من الإبل، وفى المأمومة ثلث النفس، وفى الجائفة مثلها، وفى العين خمسون، وفى اليد خمسون، وفى الرجل خمسون، وفى كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل، وفى السن خمس، وفى الموضحة خمس.

هكذا أخرج هذا الحديث فى كتاب (جراح الخطأ)، وقد أخرج منه طرفاً فى كتاب (جراح العمد) بالإسناد؛ أن فى الكتاب الذى كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم، وفى كل إصبع مما هنا عشر من الإبل، وأخرج منه طرفاً آخر فى جراح العمد بالإسناد وفى الموضحة خمس.

هذا الحديث هو الذى تقدم منه طرف فى الفصل الأول، وقد تقدم ذكره وذكر من أخرجه وذكر ما يتعلق به ونحن نزيده هاهنا إيضاحاً؛ وذلك أن كل ما فى الإنسان من الأعضاء والجوارح مفرداً فإن دية دية النفس كاملة، كالأنف واللسان والذكر، وما كان منها مزدوجاً ففى الواحد منهما نصف الدية، وفى الاثنتين الدية كالعينين والأذنين واليدين والرجلين، وما كان أكثر من ذلك فبنسبة العدد كالأصابع، لما كانت عشراً كان لكل إصبع عشر من الإبل؛ لأنها عشر الدية وروى مثل ذلك عن على، وابن عباس وزيد بن ثابت، وعن عمر روايتان إحداهما: مثل ذلك. والأخرى: أن الأصابع متفاضلة.

وأما الأسنان: فقد اختلف حكمها لاختلاف الأحاديث الواردة فيها، فمنهم من جعل فيها خمساً خمساً ومنهم من جعل فيها ثلاث ثلاثاً وغير ذلك.

قوله: «فى كل إصبع مما هنالك» الكاف راجعة إلى اليد والرجل لأنه قد أتبعها بذكرها حيث/ قال: وفى اليد خمسون وفى الرجل خمسون وفى كل إصبع مما هنالك / ٨٠ أ
أى مما فى اليد والرجل. والجذع: القطع وأوعيته بالياء جدعاً إذا استأصلته، وكذلك أوعيته واستوعبته بالياء والواو فى قوله وفى الأنف واو عطف على ما قبله فى أول الحديث؛ أن فى الكتاب الذى كتب رسول الله ﷺ لعمر بن حزم أن فى النفس مائة من الإبل، ثم قال: وفى الأنف كذا وكذا.

والمأمومة: شجة لم تبلغ أم الدماغ، وهى أن يبقى بينها وبين الدماغ جلد رقيق.

والجائفة؛ الطعنة التى تُخالط الجوف وتنفذ فيها، والمراد بالجوف : كل ماله قوة محيلة كالبلطن والدماغ: والموضحة : التى تبدى وضح العظم وهو بياضه، والتى فرض فيها خمس من الإبل هى ما كانت فى الرأس والوجه. فأما الموضحة فى غير الوجه ففيها الحكومة قوله: «وفى المأمومة ثلث النفس» يريد ثلث الدية.

قال الشافى: والموضحة فى الرأس والوجه كله سواء فى أعلاه أو أسفله صغيرة كانت أو كبيرة وبه قال أبو حنيفة وأحمد، وقال ابن المسيب: إذا كانت فى الوجه وجب عشر من الإبل لأن تبسيتها أكثر، وقال مالك: إذا كانت على الأنف أو اللحي الأسفل ففيها حكومة.

قال الشافى: ولم نعلم أن رسول الله ﷺ قضى فيما دون الموضحة من الشجاج بشئٍ وأكثر قول من لقيت أن ليس فيما دون الموضحة أرش معلوم، وأن فى جميع مادونها حكومة، وجملة الأمر أن القصاص فيما دون النفس يثبت فى الأطراف والجراح أما الأطراف فسيرد الكلام فيه.

وأما الجراح: فإنما يجب القصاص فى الجراح إذا انتهى إلى العظم، وتسمى الجراح التى تكون فى الرأس والوجه/ الشجاج، دون سائر البدن، وليس فى الشجاج قصاص مثل الموضحة، ولا دية مقدرة، وإنما فيها الحكومة وما بعد الموضحة ففيها أرش مقدر، ويفرد الموضحة بجواز القصاص فيها والدية والله أعلم.

وأخبرنا الشافى، أخبرنا الثقة، عن عبد الله بن الحارث أى لم أكن سمعته من عبدالله، عن مالك بن أنس، عن يزيد بن قسيط، عن سعيد بن المسيب، أن عمر وعثمان قضيا فى الملقاة بنصف دية الموضحة.

وأخبرنا الشافى، أخبرنا مسلم، عن ابن جريج، عن الثورى، عن مالك، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن ابن المسيب، عن عمر وعثمان مثله. أو مثل معناه.

قال الشافى: وقرأنا على مالك أننا لم نعلم أحداً من الأئمة فى القديم ولا فى الحديث قضى فيما دون الموضحة بشئٍ.

قال الشافى: وهو والله يغفر لنا وله يروى عن إمامين عظيمين عمر وعثمان قضيا فيما دون الموضحة بشئٍ مؤقت. قال البيهقى: روينا عن عبد الرازق أنه سأل مالك بن أنس أن يحدثه بحديث عمر وعثمان فى الملقاة فامتنع وقال إن العمل عندنا على غيره ورجله عندنا ليس هناك يعنى يزيد بن عبد الله بن قسيط.

إسناد هذا الحديث من غرائب الأسانيد ولطائفها؛ لأن الشافى معروف بالرواية

عن مالك وهو من أكبر أصحابه وأعرفهم بحديثه وبينه وبين مالك في هذا الحديث ثلاثة مسلم وابن جريج والثوري، ثم كل واحد منهم مثل مالك أو بعضهم أكبر منه، وفيه لمالك من الفضيلة أن الثوري روى عنه، وللثوري أن ابن جريج روى عنه قل ما يجيء هذا الإسناد إلا نادراً.

قال الأزهرى: وقال أبو عبيد، عن الواقدي: الملطأة بقصور، ويقال الملطاه بالهاء: القشرة التي بين عظم الرأس ولحمه./ وقال شمر: يقال شجه حتى رأيت الملطاه، وقال ٨١/أ الليث: تقديره الملطاه أنه ممدود مذكر، وهو بوزن الحرياء فجعل الميم أصلية. وقال شمر، عن ابن الأعرابي: أنه ذكر الشجاج فلما ذكر الباضعة ثم قال: الملطية وهي التي تخرق اللحم حتى تدنوا من العظم، وقال: غيره يقول الملطاه، وقول ابن الأعرابي يدل على أن الميم من الملطاه ميم مفعول وأنها ليست بأصلية كزنها من لطيت بالشئ إذا لصقت به والله أعلم. وقال الجوهري: الملطاه على مفعول السحاق من السجاج: وهي التي بينها وبين العظم القشرة الرقيقة.

قال أبو عبيد: وأخبرني الواقدي أن السحاق في لغة أهل الحجاز الملطاه، ويقال لها: الملطاه أنه لا دية مقدرة لما دون الموضحة والملطاة دون الموضحة فلا دية لها مقدرة، إنما فيها الحكومة.

وقد ورد عن الشافعي من رواية حرملة بن يحيى عنه في تفسير الشجاج. وقال: قال الشافعي: أول الشجاج الحارصة: وهي التي تحرص الجلد حتى تشقه قليلاً ومنه قيل حرص القصار الثوب إذا شقه. ثم الباضعة: وهي التي تشق اللحم وتبضعه بعد الجلد. ثم المتلاحمة: وهي التي أخذت في اللحم ولم يقطع السحاق. والسحاق: جلدة رقيقة فهي سحاق فإذا بلغت الشجة تلك القشرة الرقيقة حتى لا يبقى بين العظم واللحم غيرها فهي السحاق، وهي الملطاه، ثم الموضحة، وهي التي يكشف عنها تلك القشرة، وتشق حتى يبدو وضوح العظم. والهاشمة: التي تهشم العظم. والمنقلة: التي ينقل منها العظم. والأمة المأمومة: وهي التي تبلغ أم الرأس الدماغ: والجائفة: وهي التي تخرق حتى تصل إلى الصفاق، وما كان دون الموضحة فهو خدوش فيه الصلح. والدامية التي تدمى من غير أن يسيل منها دم، وهذا ما رواه حرملة عن الشافعي.

وقال الأزهرى: / أول الشجاج الحارصة: وهي التي تشق الجلد شقاً يسيراً ٨١/ب وتقره، ومنه حرص القصار الثوب إذا قصره لأنه يقشره، ثم الدامغة: وهي التي تدمع منها نقطة من دم. ثم الدامية وهي التي يخرج من الدم أكثر من ذلك، ثم الباضعة وهي التي تبضع اللحم تشقه بعد الجلد. ثم المتلاحمة وهي التي أخذت في اللحم.

ثم السمحاق. وهى التى وصلت إلى جليدة رقبة بين اللحم والعظم، وتسمى تلك الجليدة السمحاق، ثم الموضحة: وهى التى وضحت عن العظم وكشفت عنه. ثم الهاشمة: وهى التى تهشم العظم، ثم المنقلة وهى التى تهضم العظم وتنقل ما رق منه. ثم الأمة: وهى التى تبلغ أم الرأس ويقال لها المأمومة، وأم الرأس الخريطة التى فيها الدماغ، وقيل: وهى الدامغة. وقيل: الدامغة هى تخسف الدماغ فلا حماه بعدها، وقد ذكر بعضهم الدامعة بالعين المهملة بعد الدامية لأنها تدفع بعد ما دميت إذا ثبت هذا فليس فى الشجاج قصاص إلا فى الموضحة ما قبلها فيه الحكومة كما سبق، وفيها وما بعدها فيه دية مقدرة: ففى الموضحة خمس من الإبل، وفى الهاشمة عشر، وفى المنقلة خمس عشرة وفى الأمة: ثلث الدية، لأنها جائفة، وكذلك الدامغة.

وقال الشافى: وقد حفظت عن عدد لا أتهم وحكى لى عنهم أنهم قالوا: فى الهاشمة عشر من الإبل، وبهذا أقول. قال: ولست أعلم خلافاً أن النبى ﷺ قال: «فى الجائفة ثلث الدية».

قال وروى عن ابن طاوس، عن أبيه قال: عند أبى كتاب عن النبى ﷺ فيه: «فى الأنف إذا قطع المازن مائة من الإبل» قال: وحديث ابن طاوس فى الأنف أبين من حديث ابن حزم قال وإذا أمطع الأنان ففيهما الدية قياساً على ما قضى النبى ﷺ فيه/ بالدية من الأثنين فى الإنسان. ١/٨٢

وأخبرنا الشافى، أخبرنا محمد بن الحسن، أخبرنا مالك، حدثنا داود بن حصين، أن أبا غطفان بن طريف المرى أخبره أن مروان بن الحكم أرسله إلى ابن عباس فسأله مافى الضرس؟ فقال ابن عباس: فيه خمس من الإبل، فردنى مروان إلى ابن عباس. قال أفتجعل مقدم الفم مثل الأضراس؟ فقال ابن عباس: لو أنك لا تعتبر ذلك أن الأصابع عقلها سواء.

قال الشافى: ما يدلك على أن الشفتين عقلهما سواء؟ وقد جاء فى الشفتين سواء هذا، أثار هذا الحديث.

هكذا أخرجه الشافى فى كتاب (الديات والقصاص) عن محمد بن الحسن عن مالك وقد أخرجه فى كتاب (جراح الخطأ) عن مالك، وإنما رواه فى كتاب الديات عن محمد عن مالك لأنه حكى فى ذلك الكتاب أخبار محمد وكلامه على أهل المدينة، ثم يذب الشافى عنهم، ويجب محمد ما احتج به عليهم لأنه لم يسمعه من ذلك.

فقد أخرج فى كتاب (الديات)، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن أبان، عن حماد، عن النخعى فى الأسنان كل سنة نصف العشر فمقدم الفم ومؤخره سواء.

قال محمد بن الحسن: وأخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن إبراهيم، عن جريج قال: الأسنان كلها سواء في كل سن نصف عشر الدية.

قال: وأخبرنا بكير بن عامر الشعبي: الأسنان كلها سواء في كل سن نصف عشر الدية.

وهذا الحديث الذي أخرجه الشافعي، وقد جاء في الموطأ بهذا الإسناد^(١).

وأما تفصيل القول في دية الأسنان: فإن الأضراس سواء في كل ضرس خمس من الإبل. وحكى مثل ذلك عن ابن عباس ومعاوية وحكى ابن المسيب عن عمر أنه قال: في السن خمس، وفي الضرس بعير بعير، وروى عنه أنه كان يجعل في الضواحك خمساً، وفي الأضراس بعيرين بعيرين، فإذا زادت على عشرين ضرساً ففيهما ٨٢/ب وجهان: هل يجب في كل ضرس خمس أو تكمل الدية ولا يزداد عليها ولو قلع جميعها.

قال الشافعي: والحجة فيه قول النبي ﷺ: «وفي السن خمس». فكانت الضرس سناً في فم لا يخرج من اسم السن قال: وهذا كما قال ابن عباس إن شاء الله. والدية على العدد لا على المنافع. وقوله: فهذا بذلك على أن الشفتين عقلهما سواء يريد أنه لما كان عقل الأسنان سواء والمنفعة بها مختلفة والجمال بها متفاوت، كان عقل الشفتين كذلك إن اختلفا في المنفعة والجمال، قال: فلما رأينا النبي ﷺ قصد في الدية الأسماء غير ملتفت إلى المنفعة والجمال كان ينبغي في كل ما وقعت عليه الأسماء أن يكون هكذا.

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا مالك، عن يزيد بن أسلم، عن مسلم بن جندب، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب؛ أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الضرس بجمل، وفي الترقوة بجمل، وفي الضلع، وفي الضلع، بجمل^(٢).

قوله: قضى: أي حكم وأوجب في دية الضرس بحمل. والترقوة: العظم المستطيل فيما بين ثغرة النحر والعاتق، وهما ترقوتان عن جانبي الثغرة.

قال الشافعي: في الأضراس خمس خمس، لما جاء عن النبي ﷺ: «في السن خمس» وكانت الضرس سناً فقال: وأنا أقول بقول عمر في الترقوة والضلع لأنه لم

(١) صحيح: مالك في الموطأ ص ٨٦٢.

(٢) مالك في الموطأ ص ٨٦١ والأثر صحيح.

يخالفه أحد من أصحاب النبى ﷺ فيما علقه فلم أر أن أذهب إلى رأى فأخالفه به .
 هكذا قال فى (كتاب اختلافه مع مالك) فى كتاب (الديات)، وهو قول سعيد بن
 المسيب . وقال فى كتاب (الجراح): يشبه والله أعلم أن يكون ما حكى عن عمر فيما
 وصف حكومة لا توقيت عقل، ففى كل عظم كسر من إنسان غير السن حكومة وليس
 فى شىء منها أرش معلوم، فقال أصحاب الشافى: فى الترقوة، والضلع قولان
 ٨٣/أ أحدهما: فى كل / واحد جمل . والثانى: أن فيهما الحكومة، ومنهم من قال: ليس
 فيهما إلا الحكومة قولاً واحداً، وإنما أوجب جملاً تقدير الحكومة به .

وذهب المزنى وغيره: إلى أن فيهما قولين كما ذكرنا وبالجملة قال أحمد،
 وإسحاق، وبالحكومة قال مالك وأبو حنيفة، ومعنى الحكومة: أن يقوم المجنى عليه لو
 كان عبداً وهو سوى قبل الجناية، ثم يقوم وهو مجنى عليه فما نقص بالجنائية، ومن
 قيمته الأول نسب إلى أصل القيمة ثم أخذ بنسبته من الدية فهو الواجب . وإنما سميت
 حكومة لأن ما قدره الشارع من القيم ليس لأحد أن يعدل عنه، ومالم يقدر وفيه قيمة
 فعل كما قلنا، ومثاله أن يكون له يد مثلاً فقطعها إنسان فيقال لو كان هذا المقطوع اليد
 عبداً أو يده شلاء كم قيمته فيقال مائة ويقال كم قيمته بعد قطع يده الشلاء فيقال
 تسعون فتكون الحكومة عشرة وهو عشر الثمن فيؤخذ منه عشر الدية وهو مائة وهو
 نقص القيمة الأولى، ولو كان يده سليمة وقطعها أوجبنا نصف الدية لأن قيمتها مقدرة
 فى الشرع بذلك .

وقد أخرج الشافى قال: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد بن المسيب يقول:
 قضى عمر بن الخطاب فى الأضراس ببعير، وقضى معاوية فى الأضراس بخمسة أبعرة .
 فالدية تبعض فى قضاء عمر وتزيد فى قضاء معاوية فلو كنت جعلت فى الأضراس
 بعيرين بعيرين فتلك الدية سواء .

وأخبرنا الشافى، أخبرنا إسماعيل بن عليه بإسناده، عن أبى موسى قال: قال
 رسول الله ﷺ: « فى الأصابع عشر عشر » . هكذا أخرجه فى (كتاب الجراح) ولم يتم إسناده .
 وقد رواه المزنى عنه، عن إسماعيل بن عليه، عن غالب التمار، عن مسروق بن
 ٨٣/ب أوس عن أبى موسى . هكذا رواه على بن المدنى، عن إسماعيل / ورواه ابن أبى
 عروبة، عن غالب التمار، عن حميد بن هلال، عن مسروق .

والحديث قد أخرجه أبو داود والنسائى (١) .

أما أبو داود : فأخرجه عن إسحاق بن إسماعيل ، عن عبده ابن سليمان ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن غالب التمار ، عن حميد ، عن مسروق ، عن أبي موسى .
وفى أخري عن أبي الوليد ، عن شعبة ، عن غالب ، عن مسروق . قال أبو داود : رواه محمد ابن جعفر ، عن شعبة ، عن غالب ، عن مسروق ، ورواه إسماعيل عن غالب بإسناد أبي الوليد ، ورواه حنظلة بن أبي صفية ، عن غالب بإسناد إسماعيل .
وأما النسائي : فأخرجه عن أبي الأشعث ، عن خالد ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن مسروق وله روايات أخرى .

كذلك قوله : « في الأصابع » حرف الجر متعلق بمحذوف تقديره الحكم في دية الأصابع عشر عشر ، يعني من الإبل فلما كرر العشر علم أن كل إصبع ديتها عشر من الإبل ، وقد سوى رسول الله ﷺ بين الأصابع في الدية ، كما سوى بين الأسنان فيها لحكمة رآها ، وإلا فلا شبهة أن بعض الأصابع وبعض الأسنان أنفع من بعض وبعضها أكثر عملاً من بعض ، ولولا السنة لكان القياس أن تتفاوت قيمتها .

وأخبرنا الشافعي ، أخبرنا سفيان ، وعبد الوهاب الثقفي ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، أن عمر بن الخطاب قضى في الإبهام بخمسة عشرة ، وفي التي تليها بعشرة وفي الوسطى بعشرة ، وفي التي تلي الخنصر بتسع ، وفي الخنصر بست .
هكذا أخرجه في كتاب الرسالة .

الإبهام من الأصابع معروفة . والجمع الأباهيم ، والتي تليها : المسبحة ، والسبابة ، وما يقوله عوام الناس في تسميتها بالسبابة لا أصل له . والوسطى سميت بذلك لأنها بين اثنتين من كل جانب ، والتي تليها تسمى البنصر ، ولم يسمها في هذا الحديث ، والخنصر الصغرى .

والذي ذهب إليه الشافعي : أن دية / الأصابع سواء عشر عشر من الإبل ، وروى ١/٨٤ ذلك عن علي ، وابن عباس ، وزيد بن ثابت .
قال الشافعي : لما كان معروفاً والله أعلم .

عند عمر أن النبي ﷺ قضى في اليد بخمسين ، وكانت اليد خمسة أطراف مختلفة الجمال والمنافع نزلها منزلها في الكم لكل واحد من الأطراف بقدره من دية الكف ، فلما وجد كتاب آل عمرو بن حزم وفيه أن رسول الله ﷺ قال : « وفي كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل » صار إليه ، ولم يقبلوا كتاب عمرو بن حزم والله أعلم . حتى

ثبت لهم أنه كتاب رسول الله ﷺ قالوا: والحكمة فى تسويتهما واضحة. كذلك أنه لوجعلت مختلفة لاختلاف منافعها ومضارها وحسنها لأدى ذلك إلى اختلاف كثير لا ينضبط بين الصغير والكبير والقوى والضعيف والصحيح والسقيم وغير ذلك من اختلاف البشر، واختلاف أعضائهم فحمل الأمر على التساوى فى ذلك، قطعاً لهذا التفاوت المؤدى إلى الاختلاف العظيم والله أعلم.

الفصل الخامس فى دية جراح المرأة

قد تقدم فى الفصل الثالث حديث ابن شهاب، ومكحول، وذكر نافية؛ أن دية المرأة نصف دية الرجل.

وأخرج الشافعى، عن محمد بن الحسن قال أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد بن إبراهيم، عن على بن أبى طالب رضي الله عنه أنه قال: عقل المرأة على النصف من عقل الرجل فى النفس وفيما دونها.

قال: وأخبرنى أبو حنيفة، عن حماد بن إبراهيم عن زيد بن ثابت قال: يستوى الرجل والمرأة فى العقل إلى الثلث، ثم النصف فيما بقى.

قال: وأخبرنى أبو حنيفة، عن حماد بن إبراهيم أنه قال قول على رضي الله عنه فى هذا / ٨٤/ ب أحب إلى من قول زيد.

قال: وأخبرنا محمد بن أبان عن حماد بن إبراهيم، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعلى بن أبى طالب رضي الله عنه أنهما قالوا: دية المرأة على النصف من دية الرجل فى النفس، وفيما دونها.

وقد روى عن ربيعة بن عبد الرحمن سأل سعيد بن المسيب: كم فى إصبع المرأة؟ قال: عشر، قال: كم فى اثنتين؟ قال: عشرون قال: كم فى ثلاث؟ قال ثلاثون: قال كم فى أربع؟ قال: عشرون، قال ربيعة: حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها؟ قال: أعراقى أنت؟ قال عالم فتثبت أو جاهل متعلم قال: يابن أخى إنها السنة. قال الشافعى: القياس الذى لا يدفعه أحد يعقل ولا يخطىء به أحد فيما نرى أن نفس المرأة إذا كان فيها من الدية نصف دية نفس الرجل، وفى يديها نصف مافى يده، أنه ينبغى أن يكون ما صغر من جراحها هكذا: فلما كان هذا من الأمور التى لا يجوز لأحد أن يخطىء بها من جملة الرأى، وكان ابن المسيب يقول: فى ثلاث أصابع من أصابع المرأة ثلاثون. وفى أربع عشرون، ويقال له حين عظم جرحها نقص عقلها فيقول هى السنة، وكان يروى عن زيد بن ثابت أن المرأة تعاقل الرجل إلى ثلث دية الرجل، ثم تكون على النصف من عقله لم يجز أن يخطىء أحد هذا الخطأ من جهة الرأى، لأن الخطأ إنما يكون من جهة الرأى، فيما يمكن مثله، فيكون رأى أصح من رأى. أما هذا فلا أحسب أحداً يخطىء مثله إلا الاتباع لمن لا يجوز خلافه عنده، فلما

قال سعيد بن المسيب: هذه السنة أشبه أن يكون عن النبي ﷺ أو عن عامة من أصحابه، ولم يشبه زيد أن يقول هذا من جهة الرأي لأنه لا يحتمله، فإن قال قائل: فقد يروى عن علي خلافة فلا يثبت/ عن علي، ولا عن عمر رضي الله عنه ولو ثبت كان يشبهان أن يكونا غالباً من جهة الرأي، ولا يكون فيما قال سعيد السنة إذا كان يخالف القياس والعقل، إلا علم اتباع فيما نرى والله أعلم.

هذا قوله فيما ذب عن أهل المدينة، ثم أردفه بأن قال: وقد كنا نقول به علي هذا المعنى، ثم وقفت عنه، وأنا أسأل الله الخير من قبل أنا قد نجد منهم من يقول السنة، ثم لا نجد لقوله السنة تعاداً بأنها عن النبي ﷺ، فالقياس أولى بنا فيها، قال: ولا يثبت عند زيد إلا كثبوته عن علي.

قال البيهقي: إنما رواه عن علي، وزيد، والشعبي، وإبراهيم النخعي، وروايتهما عنهما منقطعة وكذلك رواية إبراهيم عن عمر، والقياس ما قال الشافعي رضي الله عنه.

وأخرج الشافعي: فيما بلغه، عن شعبة، عن الأعمش، عن شقيقه، عن عبد الله في جراحات الرجال والنساء يستوى في السن والموضحة، وما خلا فعلى النصف.

قال الشافعي: وهم يخالفون هذا فيقولون على النصف من كل شيء. أوردته فيما أزم العراقيين في خلاف عبد الله بن مسعود.

وأخرج الشافعي، عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن سليمان بن يسار؛ أن زيد بن ثابت قضى في العين القائمة إذا طفئت أو قال مُحقق بمائة دينار.

قال مالك: ليس هذا العمل إنما فيها الاجتهاد، ولا شيء مؤقت، وجعل الشافعي فيها الحكومة في موضع آخر ثم قال وقد قضى به زيد بن ثابت في العين القائمة بمائة دينار فلعله قضى به علي هذا المعنى - والله أعلم.

الفصل السادس فى دية أهل الذمة

أخبرنا الشافعى، أخبرنا فضيل بن عياض، عن منصور، عن ثابت بن سعيد، عن ابن المسيب، أن عمر بن الخطاب قضى فى اليهودى والنصرانى أربعة آلاف، وفى المجوسية بثمانمائة.

وأخبرنا الشافعى، أخبرنا سفيان بن عيينة، عن صدقة بن يسار قال: أرسلنا إلى سعيد بن المسيب يسأله عن دية اليهودى فقال: سعيد: قضى فيه عثمان بن عفان بأربعة آلاف.

وأخبرنا الشافعى، أخبرنا سفيان بن عيينة، عن صدقة بن يسار قال: أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله عن دية المعاهد فقال: قضى فيه عثمان بن عفان بأربعة آلاف، قال: فقلنا: فمن قبله؟ قال: فحصبنا.

قال الشافعى: هم الذين سألوه آخرًا، وإنما أرادوا. والله أعلم. أن ابن المسيب كان يقول خلاف ذلك ثم رجع إلى هذا.

ذكر الشافعى الروايتين الأولتين فى كتاب (السير) وذكر الثالثة فى كتاب (الديات). وقد رواه ابن أبى عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عمرو، عن يحيى ابن سعيد، عن ابن المسيب، عن عمرو روى عن ابن مسعود مثل ذلك.

قال الشافعى: أمر الله تعالى فى المعاهد يقتل خطأ بدية مسلمة إلى أهله، ودلت سنة رسول الله ﷺ على أن لا يقتل مؤمن بكافر، مع ما فرق الله به بين المؤمنين والكافرين، فلم يجز أن يحكم على قاتل بدية ولا أن ينقص منها إلا بخير لازم، وقضى عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان فى دية اليهودى والنصرانى بثلاث دية المسلم.

أ/٨٦

ووصى عمر فى دية المجوسى بثمانمائة درهم، ولم يعلم أحدًا قال فى دياتهم أقل من هذا، وقد قيل إن دياتهم أكثر من هذا، فألزمنا قاتل كل أحد إلا قتل مما اجتمع عليه.

وتفصيل المذهب : أن دية اليهودى والنصرانى ثلث دية المسلم، ولا فرق بين الذمى والمعاهد والمستأمن، وروى مثله عن عمر ، وعثمان، وسعيد بن المسيب، والحسن. وبه قال إسحاق ، وأبو ثور.

وقال أبو حنيفة: مثل دية المسلم، وروى مثل ذلك عن ابن مسعود، وبه قال علقمة والشعبى، والنخعى والزهرى، ومجاهد، والثورى. وقال مالك: يجب فيه نصف دية المسلم، وبه قال عمر بن عبد العزيز، وعروة بن الزبير، وعمرو بن شعيب.

وقال أحمد: إن قتله عمداً وجبت دية كاملة وإن قتله خطأ وجب نصف دية. وأما دية المجوسى: فإنها ثلثا عشر دية المسلم أى نوع وجب منها، وذلك بالدرهم ثمانمائة درهم على أن دية المسلم اثنى عشر ألف درهم، وبه قال مالك، وحكى عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: دية اليهودى والنصرانى. وقال أبو حنيفة دية المسلم وسواء أكان له ذمة أو أمان، فإن دمه محقون.

وأخبرنا الشافى، أخبرنا محمد بن الحسن أخبرنا محمد بن يزيد، أخبرنا سفيان ابن حسين، عن الزهرى، عن ابن المسيب قال: دية كل معاهد فى عهده ألف دينار.

المعاهد بكسر الهاء : اسم فاعل من عاهد، وبفتحها اسم مفعول، وكلاهما فاعل ومفعول من حيث اللفظ، فالمعنى؛ لأن المعاهد بالكسر معاهد بالفتح من جهة من عاهده، وكذلك بالعكس.

وقوله: «فى عهده»، يريد فى مدة العهد. قال: المعاهد إنما يكون إلى مدة معلومة، فإذا انقضت زال عنه حكم المعاهد، وبقي الاسم مجازاً خالياً من الحكم المختص بالمعاهدين/ فإذا قتل معاهد فى عهده فديته ثلث دية المسلم.

ب/٨٦

وهذا الأثر أخرجه الشافى فى كتاب (الديات)، عن محمد بن الحسن، وكذلك حديث عثمان بن عفان، وقد تقدم فى فصل قتل المسلم بالكافر ليحبيه عنهما.

قال الشافى فى حديث عثمان: هذا من حديث من يجهل وما كان غير ثابت فدع الاحتجاج به ، وإن كان ثابتاً فعليك فيه حكم ذلك فيه آخر فقتل به حتى تعلم أنك قد اتبعته على ضعفه يريد رجوعه عن قتل المسلم بالكافر، قال: فقد روينا عن الزهرى أن دية المعاهد كانت فى عهد أبى بكر وعمر وعثمان دية مسلم تامة، حتى جعل معاوية

نصف الدية فى بيت المال. قلنا تنقل أنت عن الزهري إرساله فىحتج عليك بمرسله قال. ما يقبل المرسل من أحد وإن الزهري مسح المرسل، قلنا: فإذا بنيت أن يترك المرسل وكان هذا مرسلأ، وكان الزهري مسح المرسل عندك أليس قد رددته من وجهين. قال الشافعى: الدية جملة، لا دلالة على عددها فى تنزيل الوحي، وإنما قبلنا عدد الدية مائة من الإبل عن الإبل عن النبي ﷺ، وقبلنا عن عمر الذهب والورق، إذا لم يكن عن النبي ﷺ عدد دية المسلم، وعن عمر دية غيره ممن يخالف الإسلام وإذا لم يكن فيه عن النبي ﷺ شىء.

الفصل السابع في دية الجنين

أخبرنا الشافعي، أخبرنا يحيى بن حسان، أخبرنا الليث بن سعد، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة؛ أن النبي ﷺ قضى في جنين امرأة من بنى لحيان سقط / ميتاً بغرة عبد أو أمه، ثم أن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنيتها وزوجها، والعقل على عصبتها.

١/٨٧

وأخبرنا الشافعي قال: قال قائل ما الخبر بأن النبي ﷺ قضى بالجنين على العاقلة؟ قيل:

أخبرنا الثقة قال الربيع: هو يحيى بن حسان، عن الليث بن سعد، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة.

أخرج الرواية الأولى في كتاب (جراح العمد)، وأخرج الثانية في كتاب (الديات) كما ذكرنا ولم يتعرض إلى لفظ الحديث فيها، والحديث هو الرواية الأولى. وقد رواه البيهقي في كتابه عن الشافعي، عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى، فطرحت جينها، فقضى فيه رسول الله ﷺ بغرة عبد أو وليدة.

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه الجماعة^(١).

أما مالك: فأخرج الرواية التي ذكرها البيهقي.

أما البخاري: فأخرجه عن عبد الله بن يوسف، عن الليث.

وأما مسلم: وأبو داود، والنسائي فأخرجوه عن قتيبة عن الليث.

وأما الترمذي: فأخرجه عن ابن سعيد الكندي، عن ابن أبي زائدة، عن محمد بن عمرو، وعن أبي سلمة، عن أبي هريرة؛ ولهؤلاء الأئمة زوايات كثيرة لهذا الحديث أطول من هذه.

الجنين: الولد ما دام في بطن أمه، فعيل بمعنى مفعول، والجمع: الأجنة، وإنما

(١) مالك في الموطأ ص ٨٥٥ والبخاري في الديات (٦٩٠٩)، ومسلم في القسامة (٣٥/١٦٨١)، وأبو داود في الديات (٤٥٧٧)، والترمذي في الديات (١٤١٠)، والنسائي في القسامة ٤٧/٨.

سمى جنيناً لأنه مستور ببطن أمه من جننت الشيء إذا سترته . وقوله سقط ميتاً يريد خرج من بطن أمه ميتاً بضرب الأخرى لها، ولذلك قوله فطرحت جنينها . والغرة عند العرب: اسم يقع على أنف شيء يهلك وأصله . فالفرس غرة مال الرجل، والعبد غرة ماله، والبعير النجيب غرة ماله، والأمة الفارهة / غرة ماله . وقيل: الغرة عند العرب العبد، أو الأمة . قال الزهري: لم يفصل النبي ﷺ في جعله في الجنين غرة إلا جنساً واحداً من أجناس الحيوان: وهو قوله «عبداً أو أمة»، وغرة المال أفضله وغرة القوم سيدهم . والغرة: البياض في وجه الفرس، وروى عن أبي عمرو أنه قال: في تفسير غرة الجنين لا يكون الأبيض من الرقيق، والنبي ﷺ كنى بالغرة عن الجسم جميعه . والعبد والأمة مجروران لأنهما بدل من غرة، وقد روى غرة عبد أو أمة، بإضافة الغرة إلى العبد والأول أشبهه، والعصبة من الأقارب : من يرث مال الميت جميعه، إذا انفرد كالأب والإبن والأخ من الأب والأم، والعم ونحو ذلك، أو يرث ما يبقى من المال بعد أخذ ذوى الفروض المقدرة فروضهم، والمراد بالعصبة هاهنا : العاقلة، وهم الذين تجب عليهم دية الخطأ .

والذى ذهب إليه الشافعى: أن الغرة الواجبة في الجنين هي بقدر نصف عشر الدية، وهو خمس من الإبل أو ستمائة درهم أو خمسون ديناراً، وهذا التقدير: بما يقدر عليه عند عدم الغرة، ولا يجب في الجنين إن لم يسقط ميتاً، فإن سقط حياً ثم مات بسبب الجناية فيه الدية كاملة، وسواء ذكراً أو أنثى بعد أن يكون قد بدأ فيه التصوير والتخطيط . ووافق أبو حنيفة ومالك، على تقدير الغرة بنصف عشر الدية ولا اعتبار بنفاسة قيمة الغرة، وإنما المعتبر السلامة من العيوب التي توجب الرد في البيع، ومتى عدمت الغرة عدل إلى قيمتها: خمس من الإبل، فإن لم توجد الإبل فعلى القديم ينتقل إلى الذهب والدرهم، وعلى الجديد: إلى قيمة الإبل .

والغرة ميراث / لورثة الجنين، وأما دية القتل فإنها ميراث لورثته، وعن على - ١/٨٨ كرم الله وجهه - أنه قال: لا يرثها إلا العصاب الذين يعقلون الدية .

وأخبرنا الشافعى: أخبرنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب؛ أن النبي ﷺ قضى في الجنين يعقل في بطن أمه بغرة عبد أو وليد، فقال الذى قضى عليه كف أعزم من لا أكل ولا شرب ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك بطل، فقال النبي ﷺ: «إنما هذا من إخوان الكهان» .

هذا حديث صحيح إلا أنه مرسل أخرجه البخارى والنسائى ومداره على مالك

وقد أخرجه في الموطأ هكذا مرسلًا (١).

وأخرجه البخارى : عن قتيبة عنه وأخرجه النسائي عن الحارث بن مسكين عن ابن القاييم عن مالك .

وهكذا الحديث المرسل هو رواية من جملة روايات حديث أبى هريرة، وقد أرسله ابن المسيب فقد جاء هذا الحديث عن المغيرة بن شعبة مبسوطاً أطول من هذا .

الوليدة: الأمة، فعلية بمعنى مفعولة والغرامة : إذا ما يلزمه أداءه من مال وغيره . والاستهلال: البكاء والصياح وبيان وإنما خرج ميتاً، لأنه أولاً من لا شرب ولا أكل، وهذا من أوصاف الأحياء ثم لما كان الولد قد يخرج حياً ولا يأكل ولا يشرب ثم يموت اتبع ذلك بقوله: ولا نطق ولا استهل فإن من أدنى أوصاف الحى النطق أو الاستهلال، فإذا لم يوجد منه صوت ولا نطق كان أدل على أنه لم يخرج وفيه إذن حياة . وقوله: «ومثل ذلك يطل» أى غدر دمه، يقال: ظل دمه وأطل دمه وظل دمه، وهو قليل، وقد جاء فى بعض الروايات ومثل ذلك بطل بناء على زنة فعل ماض من البطلان : فالأول الوجه .

والكهان جمع كاهن: وهو الذى يخبر عن الأشياء ظناً وتخميناً / وحرزاً، فيصيب بعضاً ويخطئ أبعاضاً، ويكون له رثى من الجن يخبره، وقد كان منهم فى الزمان المتقادم جماعة كسطيح وشق وغيرهما . ومعنى قوله: «إنما هذا من إخوان الكهان»، وفى رواية أخرى: «أسجع كسجع الكهان» من أجل سجعه الذى سجع، فإنه لم يعبه بمجرد السجع دون ما تضمن سجعه من الباطل ضرب المثل بالكهان؛ لأنهم كانوا يروجون أقاويلهم الباطلة بأسجاع تروق السامعين، فيستميلون بها القلوب، ويستصفون إليها الأسماع؛ فأما إذا كان وضع السجع فى مواضعه من الكلام فلا ذم فيه، كيف وقد جاء ذلك فى كلام النبى ﷺ كثيراً .

ب/٨٨

وأخبرنا الشافعى، أخبرنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: أذكر الله أمراً أسمع من النبى ﷺ فى الجنين شيئاً؟ فقام حمد بن مالك ابن النابغة فقال: كنت بين جاريتين لى يعنى ضربتين، فضربت إحداهما الأخرى بسطح خباز فألقت جنيناً ميتاً ففضى فيه رسول الله ﷺ بغرة، فقال عمر: لو لم تسمع هذا لقضينا فيه بغير هذا .

وأخبرنا الشافعى، أخبرنا سفيان، عن عمرو ، عن طاوس، أن عمر بن

(١) مالك فى الموطأ ص ٨٥٥ والبخارى فى الطب (٥٧٥٩) ، والنسائي فى القسامة ٤٩/٨ .

الخطاب رضي الله عنه وذكر الحديث مثله .

وقال في آخره: إن كدنا نقضى في مثل هذا برأينا .

وأخرج الرواية الأولى في كتاب الرسالة، والثانية في كتاب جراح الخطأ وأخرجه في الموضوعين مرسلًا .

وقد أخرجه أبو داود والنسائي هكذا مرسلًا، وأخرجاه مسندًا عن طاوس عن ابن عباس (١) .

وأما أبو داود : فأخرجه عن عبد الله بن محمد الزهري ، عن سفيان ، عن عمرو، عن طاوس مرسلًا وزاد فيه: بغرة عبد أو أمة، وفي أخرى عن محمد بن مسعود المصيهي، عن أبي عاصم، عن ابن جريج، عن عمرو، وعن طاوس، عن ابن عباس / مسندًا .

٨٩/أ

وأما النسائي : فأخرجه عن قتيبة، عن حماد، عن عمرو، عن طاوس مرسلًا . وعن يوسف بن سعيد، عن حجاج بن محمد، عن ابن جريج مسندًا مثل أبي داود .

الذكر : مصدر ذكرته أذكرة : إذا أجريت اسمه على لسانك، ثم اتسع فيه فاستعمل بمعنى المدح والذم، واستعمل بمعنى الطلي والسؤال والقسم، وفعل الذكر يتعدى إلى مفعول، تقول: ذكرت زيدًا بخير، اذكر عمرًا بشر، فإن كانت اللفظة اذكر في الحديث مضارع ذكر وهمزتها مفتوحة كان التقدير في الكلام أذكر الله أمرًا أى أسأله بالله وأنشده بالله، ولأن كان الذكر نطقًا والتشديد كذلك حملة عليه، ويكون قد انتصب اسم الله تعالى بحذف حرف القسم، وإن كانت همزة اذكره مضمومة والكاف مكسورة وكانت مضارعة أذكرته كانت متعدية إلى مفعولين وكان المعنى فى الوجهين سواء، وقد تضمنها معنى المسألة والقسم، والجارية والضرة .

وقد فسرها فى الحديث .

والمسطح: عود من عيدان الخباء . ومعنى الغرة وحكمها قد ذكرناه فى حديث أبى هريرة قبل هذا الحديث .

استدل به الشافعى فى كتاب (الرسالة) على قبول خبر الواحد قال: فى هذا الخبر مسألة عمر أمر ليقبل منه، وفيه: أن قبله عن رجل ليس بطويل الصحبة، ولم يتهم خبره، ولم يكن حمد بن مالك وعى شيئًا ابتلى به فى خاصة نفسه، ومن يعنيه، وسلم

(١) حسن: أبو داود فى الديات (٤٥٧٢، ٤٥٧٣)، والنسائي فى القسامة ٨/٤٧ .

عمر لأمر رسول الله ﷺ ولم يتعنت المخبر إذا لم يتهمه، وقد قال: إنه لو سمع هذا لقضى فيه بغيره، وكذلك قال في الرواية الأخرى: إن كدنا لنقضى في هذا برأينا، فأدخل إن في خبر كاد، وليس بالكثير.

ب/٨٩

/ الفصل الثامن في ميراث الدية

أخبرنا الشافعي، أخبرنا سفيان، عن الزهري، عن ابن المسيب؛ أن عمر كان يقول: «الدية للعاقلة ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً»، حتى أخبره الضحاك، عن سفيان أن النبي ﷺ كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من ديته فرجع إليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا مالك، عن ابن شهاب؛ أن النبي ﷺ كتب إلى الضحاك بن سفيان؛ أن يورث امرأة، أشيم الضبابي من ديته. قال ابن شهاب: وكان أشيم قتل خطأ.

هذا حديث صحيح أخرجه مالك في الموطأ والترمذي (١).

أما مالك : فأخرجه عن ابن شهاب؛ أن عمر بن الخطاب نشد الناس بمنى من كان عنده علم بالدية أن يخبرني، فقام الضحاك بن سفيان الكلابي، فقال: كتب إلى رسول الله ﷺ: أن ورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها، فقال له عمر: ادخل الخباء حتى آتيك، فلما نزل عمر بن الخطاب أخبره الضحاك ففضى بذلك عمر بن الخطاب . قال ابن شهاب: وكان قتل أشيم خطأ.

وأما الترمذي : فأخرجه عن قتبية، وأبي عمار وغير واحد قالوا: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري بالإسناد واللفظ.

العاقلة: هم الذين يؤدون العقل، وهو الدية من عصبه الجاني، وإنما سموا عاقلة؛ لأنهم يتحملون العقل وهو الدية. وقيل : لأنهم يعقلون القتاتل أى يمنعون عنه. والعقل: المنع. قال الشافعي: ولا أعلم مخالفاً أن العاقلة: العصبية وهي القرابة من قبل الأب، ولا يدخل فيهم الأب ولا الجد ولا الابن ولا ابن الابن وإنما هو الأخوة وغيرهم، والأعمام، وبنوهم وأعمام الأب، وبنوهم وما علا/ من ذلك.

أ/٩٠

وقال أبو حنيفة ومالك : يدخل فيهم الأب والابن.

(١) صحيح: مالك في الموطأ ص ٨٦٦ والترمذي في الديات (١٤١٥).

وأما ميراث الدية: فإنه كباقي الأقوال يرثه من ميراث مال الآية.

وأخبرنا الشافعي: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، أن رجلاً من بني مدلج يقال له قتادة؛ حذف ابنه بسيف فأصاب ساقه فترى في جرحه فمات، فقدم سراقه بن جشعم على عمر بن الخطاب، فذكر ذلك له، فقال عمر: اعدد لى على قدير عشرين ومائة بعير، حتى أقدم عليك، فلما قدم عمر أخذ من تلك الإبل ثلاثين حقه وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ثم قال: أين أخى المقتول قال ها أنا ذا، قال خذها قال رسول الله ﷺ «ليس للقاتل شىء».

هذا الحديث أخرجه مالك فى الموطأ بهذا الإسناد واللفظ (١).

قوله: «نُزِي فى جرحه» بمعنى: نَزَف دمه إذا جرى، ولم ينقطع. وقدير: موضع بين مكة والمدينة.

والذى ذهب إليه الشافعي: أن القاتل لا يرث بكل حال عمداً كان أو خطأ مكلفاً أو غير مكلف، قتله بحق أو بغير حق مباشرة أو بسبب، وبالجملة فكيف ما أضيف القتل إليه، وقيل فى القتل غير المضمون كالحد ثلاثة أقوال: أحدها يرث. والثانى لا يرث والثالث: إن ثبت بإقراره ورث، وإن ثبت بينه فلا يرث، وبه قال ابن عمرو، وابن عباس، والحسن البصرى، وعمر بن عبدالعزيز، وأحمد.

وقال ابن المسيب، وعطاء، ومالك، والأوزاعى إن كان عمداً لم يرثه، وإن كان خطأ ورثه إلا من دية.

وقال أبو حنيفة: المباشر للقتل لا يرث إلا أن يكون صبيّاً أو مجنوناً أو عادلاً قتل ٩٠ ب/ باغياً. والقاتل: بسبب يرث إلا أن يكون راكب / دابة فرفسته، فإنه لا يرثه.

ولما كان الأب فى هذا الحديث قاتلاً لم يرثه من دية ابنه، وألزمه بها وأعطاها أخاه؛ لأنه وارثه، فإن الأب لما لم يرثه بسبب القتل كان فى حكم العدم فاستحق الميراث أخوه والله أعلم.

وأخرج الشافعي قال: قال محمد بن الحسن، أخبرنا عباد بن العوام، قال: أخبرنا حجاج بن أرطأة، عن حبيب بن أبى ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أن رجلاً قتل أخاه خطأ فلم يرثه. قال: ولا يرث قاتل شيئاً قاتل خطأ أو عمد، ولكن

يرث أولى الناس به بعده.

قال الشافعي: وليس في الفرق أن يرث قاتل الخطأ ولا يرث قاتل العمد خبر يتبع، إلا خبر رجل فإنه لا يرفعه لو كان ثابتاً كانت الحجة فيه.

الفصل التاسع فى أحاديث متفرقة

أخبرنا الشافى، أخبرنا مروان، عن إسماعيل بن أبى خالد، عن قيس بن أبى حازم قال: لجأ قوم إلى خثعم فلما نشبهم المسلمون اعتصموا بالسجود، فقتلوا بعضهم فبلغ النبى ﷺ فقال: «أعطوهم نصف العقل لصلاتهم» ثم قال بعد ذلك: «إلا أنى برىء من كل مسلم مع مشرك» قالوا: لم قال: «لا تراءى نارهما».

هذا حديث صحيح أخرجه الترمذى وأبو داود والنسائى (١).

أما الترمذى: فأخرجه عن هناد، عن أبى معاوية، عن إسماعيل بن أبى خالد، عن قيس بن أبى حازم، عن جرير بن عبد الله؛ أن رسول الله ﷺ بعث سرية إلى خثعم فاعتصم ناس بالسجود فأسرع فيهم القتل، فبلغ ذلك النبى ﷺ / فأمر لهم أن ينصف العقل، وقال أنا برىء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين، قالوا يا رسول الله ولم؟ قال: لا ترابا نار هما. قال الترمذى: وحدثنا هناد عن عبده عن إسماعيل بن قيس مثل حديث أبى معاوية ولم يذكر فيه جريراً، وهذا أصح لأن أكثر أصحاب إسماعيل قالوا: عن قيس أن رسول الله ﷺ ولم يذكروا جريراً. قال: سمعت محمداً يعنى البخارى يقول: الصحيح حديث قيس مرسل.

وأما أبو داود: فأخرجه بإسناد الترمذى مثله وقال: رواه هشيم ومعتمر وخلف الواسطى وجماعة ولم يذكروا جريراً.

وأما النسائى: فأخرجه عن محمد بن العلاء، عن أبى خالد، عن إسماعيل، عن قيس مرسلًا.

لجأ اللجأ إلى قوم: إذا احتذى بهم واستند إليهم. والغشيان: التغطية يريد فلما علاهم المسلمون وأوقعوا بهم. والاستعصام: استفعال من عصمت فلاناً إذا حميته ومنعت منه من يريده بأذى. والسجود: يريد به الصلاة وذلك أن المسلمين لما وصلوا إلى حيث أمرهم النبى ﷺ من قصد هؤلاء الخثعميين كان قد انضم إليهم جماعة من المسلمين يكونون عندهم، فلما رأوا المسلمين قد وصلوا إليهم وغشوهم أظهروا شعار الإسلام فصلوا حتى يمتنع المسلمون من قتلهم إذا رأوهم يصلون، فلم ينفعهم ذلك

(١) صحيح: أبو داود فى الجهاد (٢٦٤٥)، والترمذى فى السير (١٦٠٤) والنسائى فى القسامة ٣٦/٨.

وأُسرع فيهم القتل فلما بلغ ذلك النبي ﷺ أمر أن يعطوا نصف ديّتهم لصلاتهم، وإنما لم يكمل لهم الدية وإن كانوا مسلمين: لأنهم قد أعانوا على أنفسهم لمقامهم بين ظهرائي الكفار فكانوا كمن هلك بجناية نفسه وجناية غيره فسقطت حصّة جنايته من الدية.

قال الشافعي: إن كان هذا ثبت فأحسب النبي ﷺ أعطى من أعطى منهم / ٩١/ب
تطوعاً، وأعلمهم أنه برىء من؛ كل مسلم مع مشرك في دار شرك؛ ليعلمهم أن لا ديات لهم ولا قود. وقد يكون هذا قبل نزول الآية يعني قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ.....﴾ [النساء: ٩٢] فنزلت الآية بعد. وقد يكون إنما قال: «أنا برىء من كل مسلم مع مشرك» يريد يقيم مع مشرك فأسقط يقيم للدلالة مع عليه، وأنه يفيد الاجتماع.

وقد صرح بذلك في روايات الباقيين، ومعنى براءته منه له وجهان: أحدهما: البراءة من دمه وغرامة ديّته. والثاني: البراءة منه في الدين والإيمان على جهة التعظيم والإنكار لمقامه بينهم، كقوله: «من سل علينا السلاح فليس منا»^(١). وهذا ومثاله كثيرا ما يجيء في ألفاظه ﷺ ومقصده منها التقطيع والإكبار لشأن هذا الأمر، حتى يجتنب، وأن الإنسان إذا علم أنه بمخالفته يتبرأ منه ترك ذلك.

وفيه دليل على أنه إذا كان أسيراً في أيديهم وأمكنه الخلاص منهم لا يحل له المقام بينهم.

وقوله «لا تراءى نارهما» فيه وجوه من التأويل: أحدهما: أن الله تعالى قد فرق بين دار الإسلام ودار الكفر، فلا يجوز لمسلم أن يساكن الكفار في بلادهم حتى إذا أوقد ناراً كان منهم بحيث يراها، فجعل الرواية للنار ولا رؤية لها، فإن معنى «تراءى نارهما» يرى نار دورهم، وإنما الغرض أن يدنوا هذه، يقال: دارى تنظر إلى دار فلان أى تقابلها. والثاني: أنه أراد الحرب تقول هذه يدعوا إلى الله وهذه يدعوا إلى الشيطان فكيف يتفان فكيف يساكنهم في بلادهم؟ وهذه حال هؤلاء وهذه حال هؤلاء. والثالث: أن معناه لا يتسم المسلم بسمة المشرك ولا يتشبه به في عديه وشكله، والعرب تقول: ما نار إبل أى ما سمتها / . ومن ذلك قولهم: نارها بخارها أى ميسها ما يدل على كرمها وعتقها

ومنه قول الشاعر:

وقد سقيت إبلهم من نار والنار قد تشفى من الأوار

(١) مسلم في الإيمان (١٦٢/٩٨) (١٦٠٤)، والنسائي في القسامة ٣٦/٨.

المعنى : أنهم يعرفون إبلهم بسيماتها التى يسمونها فيقدمونها فى السقى على غيرها والسمة إنما تكون بالحديدة التى تحمى بالنار ثم تكوى بها الإبل وغيرها.

وقوله ﷺ هذا الجواب عارياً من حرف التعليل مستعملاً على طريق التشبيه والتجوز والاتساع، فيه من الفصاحة والبلاغة والإشارة اللطيفة المعروفة من كلامه ما ليس فى ظهور ذلك فى الخطاب يعرفه ممن كان ذا خاطر لماح، وله إدراك والله أعلم. وتراءى بلفظ لفظ الماضى وإنما هو فعل مستقبل قد حذف منه حرف التاء الواحدة تخفيفاً تقديره : تترأى، وهذا فاش فى العربية. وقد ذكرنا وجه ذلك فيما سبق من هذا الكتاب، وهذه «لا» نافية كأن ترائى النارين أمر ثابت العدم مستقراً فى النفوس لا يقع فأورد مورد النفسى لذلك، ولو ذهب ذاهب إلى أنها ناهية لكان قولان: والأول أشبه وأولى.

وقد جاء فى بعض روايات الحديث «ترايا»، وإنما الوجه «تراأى» لأنه من الرؤية، والرؤية مهموزة فأما إبدال الهمزة ياء فليس بالكثير، وإنما جاء إذا انكسر ما قبل الهمزة ساكنة كانت أو متحركة، نحو بثر ومثر، فأما إذا لم ينكسر ما قبلها فإنما جاء شاذاً. قالوا فى قرأت قرئت وفى اعصوا اسم رجل يعصو.

وأخبرنا الشافى أخبرنا مطرف، عن معمر، عن الزهرى، عن عروة قال: كان أبو حذيفة بن اليمان شيخاً كبيراً فرفع الأطم مع النساء يوم أحد فخرج يتعرض للشهادة فجاء من ناحية المشركين فابتدره المسلمون فرشقوه بأسياهم / وحذيفة يقول أبى أبى فلا يسمعون من شغل الحرب، حتى قتلوه فقال حذيفة: يغفر الله لكم، وهو أرحم الراحمين ففضى النبى ﷺ فيه بديته.

ب/٩٢

هذا حديث صحيح أخرجه البخارى مسنداً^(١) عن عبيد الله بن سعيد، عن أبى أسامة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: لما كان يوم أحد هزم المشركون بهزيمة بينة عرفت فيهم، وقد كان انهزم منهم قوم حتى لحقوا بالطائف، فصرخ إبليس: إلى عباد الله أخراكم فرجعت أولاهم فاجتلدت هى وأخراهم فبصر حذيفة فإذا هو بأبيه اليمان فقال: أى عباد الله أبى أبى قال: فو الله ما احتجزوا حتى قتلوه، فقال حذيفة: يغفر الله لكم. قال عروة، فو الله ما زالت فى حذيفة بقية خير حتى لحق بالله تعالى، ولم يذكر الدينة.

الآطام : جمع أطم وهو الحصن مثل أجم وأجام، وكان لأهل المدينة حصون إذا

(١) البخارى فى المغازى، ب غزوة أحد (٤٠٦٥).

خافوا العدو لجأوا إليها وتركوا فيها نساءهم وذرايرهم وأموالهم .

وقوله : «فخرج يتعرض للشهادة»: يريد القتل فى سبيل الله يرجوا أن يقتل فيموت شهيداً .

وقوله : فتوشقوه بأسيافهم أى قطعوه بها، وأصله من الوشيقة وهى اللحم المقدد، وقيل : هى اللحم يقطع ويغلى أعلاه حقيقة حتى سقى مدة إلى يهلك . وقوله : «أخراكم» يريد وراءكم أى : ارجعوا إليه وذلك أن إبليس لعنه الله لما رأى المشركين قد انهزموا صاح فى المسلمين يا عباد الله وراءكم يحذرهم، فيوهمهم أن العدو وراءهم فرجعت أولى المسلمين إلى الورا فاجتلدوا مع أخراهم فصادفوا اليمان فقتلوه وهم يظنون أنه من المشركين وكان ذلك من لعنة إبليس . والاجتلاذ افتعال من الجلد يريد القتال والمضاربة والاحتجاج والانحجاز : الانفصال والترك يريد أنهم ما انفصلوا عن القتال حتى قتلوه .

/ قال الشافعى : ولو اختلطوا فى القتال، قتل بعض المسلمين بعضا، فادعى القاتل ١/٩٣ أنه لم يعرف المقتول، فالقول قوله مع يمينه، ولا قود عليه، وعليه الكفارة، ويدفع إلى أولياء المقتول ديته، وذكر الحديث .

وروى عن محمود بن لبيد أن النبى ﷺ أراد أن يديه فتصدق به حذيفة على المسلمين . ورواه موسى بن عقبة، عن الزهرى، عن عروة فقال : ووداه رسول الله ﷺ .

وأخرج الشافعى : فيما بلغه عن حماد بن سلمة، عن سليمان بن حرب، عن حفص بن المعتمر؛ أن ناسا حفروا بئراً للأسد، فزادحم الناس عليها، فتردى فيها رجل فتعلق بأخر وتعلق الآخر بأخر فتعلق الآخر بأخر، فخرجوا منها فماتوا فتشاجروا فى ذلك حتى أخذوا السلاح، فقال على - رضى الله عنه - : أنقتلون من أجل أربعة، تعالوا فنقضى بينكم، فإن رضيتم وإلا فارتفعوا إلى رسول الله ﷺ قال : للأول ربع الدية، وللثانى ثلث الدية وللثالث نصف الدية، وللرابع الدية كاملة، وجعل الدية على قبائل الذين ازدحموا على البئر، فمنهم من رضى ومنهم من لم يرض، فارتفعوا إلى رسول الله ﷺ فقصوا عليه القصة، وقالوا: إن عليا قضى بكذا وكذا، فأمضى قضاء على .

قال الشافعى : وهم لا يقولون بهذا . أورده فيما ألزم العراقيين فى خلاف على، وهو مرسل .

وأخرج الشافعى فيما بلغه عن ابن أبى زائدة، عن مجاهد، عن الشعبي، عن

على؛ أنه قضى فى القارصة، والقامصة والواقصة جارية، وكبت جارية فعضتها فنصب فوصفت المحمولة فاندقت عنقها فجعلها أثلاثا.

قال الشافى: وليسوا يقولون بهذا، ويزعمون أن ليس للموفوسة شىء وأن ديتهى القاوصة، . أورده فيما ألزم العراقيين فى خلاف على.

ب/٩٣

/ الفصل العاشر

فى جراح العبد

أخبرنا الشافعى، أخبرنا ابن عيينة، عن الزهرى، عن سعيد بن المسيب، أنه قال: عقل العبد فى ثمنه.

وأخبرنا الشافعى أخبرنا يحيى بن حسان، عن ليث بن سعد، عن الزهرى عن سعيد بن المسيب، أنه قال: عقل العبد فى ثمنه كجراح الحر فى ديته. وقال ابن شهاب: وكان فى رجال سواه يقولون: يقوم سلعة.

معنى قوله: عقل العبد فى ثمنه: أن دية ما يستحق من جراحه يكون بنسبة ثمنه، كما أن جراح الحر بنسبة ديته. قال الشافعى فى العبد: يقبل منه قيمته بالغة ما بلغت.

وتفصيل المذهب: أن جراح العبد مقدرة بقيمته: وفى يديه جميع القيمة، وفى يده نصف القيمة وفى موضحته نصف عشر القيمة، وفى أصبعه عشر القيمة، كما قدرت هذه الجراحات فى الجزء من ديته. وروى مثل ذلك عن عمرو، وعلى؛ وعن أبى حنيفة روايتان إحداهما: مثل الشافعى. والأخرى: أن ما كان فيه جمال كاللحية والحاجبين يجب فيه ما نقص من ثمنه، والباقى مقدر. وقال محمد بن الحسن: يجب ما نقص. وقال مالك: يجب ما نقص إلا فى الموضحة والمثقلة والمأمومة والجائفة.

ومعنى قوله: «يقوم سلعة» أى يقال كم قيمة هذا العبد مجروحاً وكم قيمته سليماً؟ فما نقص فهو الذى يجب فيه، وهذا هو مذهب محمد بن الحسن مطلقاً، وبعض مذهب أبى حنيفة ومالك.



الباب الرابع
في القسامة

الباب الرابع في القسامة

أخبرنا الشافعي، أخبرنا مالك، عن أبي ليلي بن عبد الله بن عبد الرحمن؟ عن سهل ابن أبي حثمة؛ أنه أخبره رجلاً من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل بن أبي حثمة ومحبيصة خرجا إلى خيبر من جهد أصابهما، ففترقا في حوائجهما، فأتى محبيصة فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل / وطرح في بئر أو عين، فأتى يهود فقال: أنتم والله قتلتموه، فقالوا: والله ما قتلناه، فقبل حتى قدم على قومه فذكر ذلك لهم فأقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه، وعبد الله بن سهيل أخو المقتول، فذهب محبيصة يتكلم وهو الذي كان بخيبر فقال رسول الله ﷺ لمحبيصة: «كبر كبر» يريد السن، فتكلم حويصة، ثم تكلم محبيصة، فقال رسول الله ﷺ: «إما إن تدوا صاحبكم وإما أن يؤذونا بحرب»، فكتب إليهم رسول الله ﷺ فكتبوا: إنا والله ما قتلناه، فقال رسول الله ﷺ لحويصة ومحبيصة وعبد الرحمن: «تحلفون وتستحقون دم صاحبكم»، قالوا: لا، قال: «فتحلف [يهود]» (١)؟ قالوا: لا ليسوا بمسلمين، فوداه رسول الله ﷺ من عنده، فبعث إليهم بمائة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار، فقال سهل: لقد ركضتني منها ناقة حمراء.

وأخبرنا الشافعي: أخبرنا مالك عن أبي ليلي بالإسناد أن رسول الله ﷺ قال لحويصة ومحبيصة وعبد الرحمن: «تحلفون وتستحقون دم صاحبكم» قالوا: لا، قال: «فتحلف يهود».

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا سفيان، والثقفى، عن يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار، عن سهل بن أبي حثمة؛ أن رسول الله ﷺ بدأ بالأنصاريين، فلما لم يلحقوا رد الأيمان على يهود.

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا مالك، عن يحيى بن بشير بن بشار، عن النبي ﷺ بمثله.

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا عبد الوهاب عن عبد المجيد الثقفي، عن يحيى بن سعيد، عن بشير، عن سهل بن أبي حثمة؛ أن عبد الله بن سهل ومحبيصة بن مسعود خرجا إلى خيبر ففترقا لحاجتهما، فقتل عبد الله بن سهل، فانطلق هو وعبد الرحمن أخو المقتول وحويصة بن مسعود إلى رسول الله ﷺ / فذكروا له قتل عبد الله بن

(١) ما بين المعرفتين سقط من المخطوطة واستدركناه من المسند ص ٣٥٠.

سهل، فقال رسول الله ﷺ «تخلفون خمسين يمينا وتستحقون دم قاتلكم، أو صاحبكم» فقالوا: يا رسول الله لم نشهد ولم نحضر، فقال رسول الله ﷺ: «فتبرئكم اليهود بخمسين يمينا» قالوا: يا رسول الله كيف تقبل إيمان قوم كفروا فزعم أن النبي ﷺ عقله من عنده.

قال بشير بن بشار: قال سهل. لقد ركضتني فريضة من تلك الفرائض فى مريد لنا.

أخرج الرواية الأولى فى كتاب (القسامة)، والأطراف الثلاثة التى تليها فى كتاب اختلاف الحديث. وأخرج الخامسة فى كتاب اليمين مع الشاهد. وهو حديث صحيح متفق عليه أخرجه الجماعة^(١).

أما مالك: فأخرج الرواية بإسنادها ولفظها وقال فى آخره: فى رجال من كبار قومه. وأخرج الرواية الرابعة: عن يحيى بن سعيد، عن بشير بن بشار وذكر الحديث بطوله نحو الأولى. وقد رواه جماعة عن مالك كما رواه الشافى منهم عبد الله بن يوسف وابن وهب ومعن وغيرهم أنه أخبره هو ورجال من كبار قومه. ورواه غيرهم عن مالك أنه أخبره عن رجال من كبار قومه.

وأما البخارى: فأخرجه عن مسدد، عن بشير بن المفضل، عن يحيى بن سعيد ابن بشير بن بشار، عن سهل، وعن سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، عن يحيى ابن سعيد، وعن أبى نعيم، عن سعيد بن عبيد، وعن إسماعيل، وابن يوسف، عن مالك.

وأما مسلم: فأخرجه عن قتيبة، عن الليث، عن يحيى بن سعيد، عن بشير، وعن القواريرى، عن حماد بن زيد، عن يحيى بن بشير، عن سهل، عن رافع بن خديج وعن القواريرى أيضاً عن بشر بن المفضل، عن يحيى، وعن الناقد، عن ابن عيينة، وعن مثنى، عن عبد الوهاب كليهما، عن يحيى وعن إسحاق بن منصور، عن بشر بن عمرو / بن مالك.

وأما أبو داود: فأخرجه عن أحمد بن عمرو بن السرح، عن ابن وهب عن مالك. وفى أخرى عن عبيد الله بن عمر بن ميسرة، ومحمد، ومحمد بن عبيد، عن حماد بن زيد، عن يحيى بن بشير، عن سهل ورافع ابن خديج.

(١) مالك فى الموطأ ص ٨٧٧، ٨٧٨ والبخارى فى الدييات (٦٨٩٨)، (٧١٩٢) ومسلم فى القسامة والمحاربين (٢٥١/١٦٦٩)، وأبو داود فى الدييات (٤٥٢٠، ٤٥٢١)، والترمذى فى الدييات (١٤٢٢) والنسائى فى القسامة ٦/٨، ٧.

وأما الترمذى : فأخرجه عن قتيبة، عن الليث، عن يحيى بن بشير، عن سهل قال يحيى: وحسبت عن رافع ابن خديج.

وأما النسائي : فأخرجه بإسناد أبي داود الأول عن محمد بن سلمة، والحارث بن مسكين، عن مالك وذكر الحديث بطوله.

قال الشافعى: وكان سفيان يحدثه هكذا، وإنما قال: لا أدرى أبدأ رسول الله ﷺ بالأنصارين أم يهود، فيقال له: إن الناس يحدثون أنه بدأ بالأنصارين، قال فهو ذلك، وربما حدثه ولم يشك فيه. وأخرج المزني، عن الشافعى، عن مالك، عن يحيى بن بشير وذكر الحديث بطوله، وبدأ فيه بالأنصارين.

الكبراء: جمع كبير مثل شريف وشرفاء. والجهد بالفتح: المشقة والحاجة والفقير يخرج الماء من القناة، والفقير أيضا فقير، يحفر حول الفسلة إذا غرست، والأول المراد. والعين: عين الماء. وقوله: «كبر كبر» يريد ليبدأ الأكبر بالكلام، لأن حويصة كان أكبر سناً من محيصة. وقد جاء فى رواية أخرى الكبر الكبر بضم الكاف وسكون الباء. وقوله: يريد السن أى الكبير فى العمر. وقوله فوداه. من عنده أى أعطى ديته، ونسبه أن يكون إنما وداه رسول الله ﷺ من قبل العهد الذى كان جعله لليهود، فلم يحب أن يبطله، ولم يحب أن يهدر دم القتل فوداه من عنده، وتحمل الدية للإصلاح. وقوله: إما أن تدوا صاحبكم: فيه دليل أن الواجب بالقسامة الدية. وقوله «أو تؤذونا بحرب: يريد أنهم إذا وجبت عليهم الدية ولم يؤدوها نقضوا العهد، كما إذا امتنعوا / من أداء الجزية، قاله الخطابى، والركض هاهنا يريد به الرمح والرفس .

ب/٩٥

وقوله: «فتستحقون دم صاحبكم»: يريد به قيمته التى هى الدية، لأنهم يستحقون الدية بسبب الدم. وقوله: «فتبرئكم يهود»: يعنى أنهم إذا حلفوا خمسين يميناً برئوا من الدم، تقول: برئت منك، ومن الدين، والغيب أبرأ، وأبرأت غيرى أبرئه وأبرأته إبراء وتبرئه.

والفريضة: الواحدة من الإبل فكأنه مأخوذ من فرائض الزكاة فإن كل سن من أسنان الإبل يسمى فريضة. والمريد: موقف الإبل.

والذى ذهب إليه الشافعى فى القسامة: أنه إذا وجد قتيل فى موضعه وادعى وليه على رجل بعينه أنه قتله أو على جماعة فإن كان للمدعى بينة على دعواه وكان القتل عمداً وجب القصاص، وإن كان خطأ وجبت الدية، وإن لم يكن بينه نظرت، فإن لم يكن له لوث. واللوث: أمر ظاهره يشهد بالدعوى كما إذا وجد قتيل فى محلة قوم،

أو قرية بينه وبينهم عداوة، ولا يختلط بهم غيرهم، فالقول مع عدم البينة قول المدعى عليه، فإن حلف سقطت الدعوى، وإن نكل حلف المدعى يميناً واحدة وقيل خمسين يميناً، فإذا حلف المدعى مع النكول وجب له القصاص إن كان ادعى العمد قولاً واحداً، فإن كان مع الدعوى لوث، فإنه يبدأ بيمين المدعى، وبه قال ربيعة، ومالك، والليث، وأحمد، وأبو ثور. وقال أبو حنيفة: إذا وجد قتيل فى موضع فادعى وليه على رجل بعينه أو جماعة بأعيانهم، كان للولى أن يختار من الموضع خمسين رجلاً يحلفون خمسين يميناً والله ماقتلناه ولا علمنا قاتله، فإن نقصوا عن الخمسين كرر الأيمان حتى تتم خمسين، فإذا حلفوا وجبت الدية على ماياخذة، فإن لم يكن/ وجبت على سكان الموضع، فإن لم يحلفوا حبسوا يعنى يحلفون أو نفروا.

١/٩٦

وقال الشافى: إذا بدئ بيمين المدعى إن كان دعوى القتل خطأ محضاً وكان معه لوث، فإنه يحلف خمسين يميناً، فإن كان اللوث شاهداً عدل فإن المدعى يحلف يميناً، ويستحق الدية مخففة مؤجلة على العاقلة، وادعى عمد الخطأ فكذلك، وإذا لم يكن شاهد حلف خمسين يميناً وتكون الدية على العاقلة مغلظة مؤجلة، وإن ادعى عمداً محضاً فإنه يحلف خمسين يميناً سواء كان معه شاهد عدل، أو لم يكن لأن العمد المحض لا يثبت بشاهد واليمين، فإذا حلف وجب له القود، قاله فى القديم، وبه قال ابن الزبير، وعمر بن عبد العزيز، ومالك، والليث، وأحمد، وأبو ثور. وقال فى الجديد: تجب الدية مغلظة حالة فى مال القاتل، وبه قال ابن العباس، ومعاوية، والحسن البصرى، وأبو حنيفة، والثورى، وإسحاق. وجه القول الأول: قوله: فتستحقون دم صاحبكم يريد دم القاتل؛ لأن دم صاحبهم استحقاقه متحقق، وبعضه ما جاء فى الرواية الأخرى أو قاتلكم ووجه الجديد: أن يمين المدعى إنما مبنها على غلبة الظن وحكم بظاهر الأمر، ولا يجب الدم بذلك بل كان دخول الأيمان فى القسامة احتياطاً للدم.

وفى هذا الحديث من الفقه: أن الدعوى فى القسامة مخالفة لسائر الدعاوى بتقديم يمين المدعى. وفيه: أن الحكم بين المسلم والذمى كالحكم بين المسلمين فى الاحتساب بيمينه والإكفاء بها. وأن يمين المشرك مسموعة على المسلمين كيمين المسلم عليه. وقال مالك: لا تسمع أيمانهم على المسلمين كشهادتهم.

وأخبرنا الشافى، أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، أن رجلاً من بنى سعد بن ليث/ أجرى فرساً، فوطئ على أصبع رجل من جهينة، فنزى منها فمات، فقال عمر

ب/٩٦

للذين ادعى عليهم: تحلفون بالله خمسين يمينا ما مات منها فأبوا وتخرجوا من الأيمان، وقال للآخرين: أتحلفون أنتم فأبوا.

هكذا أخرج الحديث في كتاب (اليمين) مع الشاهد ولم يتمه، وقد جاء عامة في كتاب (السنن) للبيهقي قال: ففضى عمر بن الخطاب بشرط الدية على السعديين.

«نزي ونزف بمعنى»، تقول أصابه جرح فنزى منه فمات: أى نزف منه فمات والتحرج: تفعل من الجرح وهو الإثم أى امتنعوا من اليمين خوفاً من الوقوع فى الإثم.

وهذا الحديث أورده لبيان تقديم المدعى عليه فى القسامة وأنه قد خالف فيه. قال البيهقي: ولو سمع عمر رضي الله عنه قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاوزه إلى غيره، كما روينا عنه فى كل ما بلغه عن النبى صلى الله عليه وسلم مما لم يسمعه.

وقد أخرج الشافعى: قال أخبرنا سفيان، عن منصور، عن الشعبي، أن عمر بن الخطاب كتب فى قتيل رجل ما بين خيوان وأذعر أن يقاس ما بين القريتين فإلى أيهما كان أقرب

و أخرج إليه منهم خمسين رجلاً حتى يوافوه بمكة، فأدخلهم الحجر فأحلفهم ثم قضى عليهم بالدية، فقالوا: ما وقت أموالنا أيماننا ولا إيماننا أموالنا فقال عمر: كذلك الأمر.

قال الشافعى: وقال غير سفيان، عن عاصم الأحوال، عن الشعبي، قال عمر بن الخطاب: حقتتم بأيمانكم دماءكم، ولا تبطل دم امرئ مسلم.

قال الشافعى: هذا إنما رواه الشعبي، عن الحارث الأعور، والحارث مجهول، ونحن نروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالإسناد الثابت أنه بدأ بالمدعين، فلما لم يحلفوا قال: «فتبرئكم يهود بخمسين يمينا». وإذ قال/ تبرئكم فلا يكون عليهم غرامة، ولما لم يقبل الأ نصار اليمين وداه النبى صلى الله عليه وسلم، ولم يجعل على يهود والقتيل بين أظهرهم شيئاً.

قال المزنى: سمعت ابن عبيد يقول: سمعت الشافعى رضي الله عنه يقول: سافرت إلى خيوان وأذعر أربعة عشر سفراً أسألهم عن حكم عمر بن الخطاب فى القتل وأحكى لهم ما روى عنه فقالوا: إن هذا الشىء ما كان ببلدنا قط. قال الشافعى: والعرب أحفظ شىء لأمر كان.



الباب الخامس
في السحر

الباب الخامس في الساحر

أخبرنا الشافعي، أخبرنا سفيان بن عيينة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها؛ أن رسول الله ﷺ قال: «يا عائشة أما علمت أن الله أفتاني في أمر استفتيته فيه» وقد كان رسول الله ﷺ مكث كذا وكذا يخيل إليه أنه يأتي النساء ولا يأتيهن «أتاني رجلان فجلس أحدهما عند رجلي، والآخر عند رأسي فقال الذي عند رجلى للذي عند رأسي ما بال الرجل؟ قال: مطبوب، قال: ومن طبه قال لبيد بن الأعصم، قال: وفيم قال في جف طلعة ذكر، في مشط ومشاقة تحت عوننة أورعوفة شك الربيع، في بثر ذروان» قال: فجاءها رسول الله ﷺ فقال: «هذه التي أريتها كأن رؤوس نخلها رؤوس الشياطين» وكان ماءها نقاعه الحناء فأمر بها رسول الله ﷺ فأخرج، قالت عائشة: فقلت: يا رسول الله فهلا، قال سفيان يعني تشتت قالت عائشة: فقال: «أما الله فقد شفاني، وأكره أن أثير على الناس منه شراً» قالت: ولييد بن أعصم رجل من بنى زريق حليف اليهود.

٩٧/ب

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه البخارى ومسلم^(١) /.

أما البخارى : فأخرجه عن الحميدى، وعبد الله بن محمد، عن سفيان.

وأما مسلم : فأخرجه عن أبي كريب، عن أبي أسامة، عن هشام.

قوله: «أفتاني في أمر استفتيته» فيه: يريد أعلمنى بما استعلمته منه، وأجاب سؤالى فى تعريفى بما أنا فيه والمطبوب: المسحور، وسمى بذلك تفاؤلاً بالطب الذى هو العلاج كما قيل للديغ: سليم تفاؤلاً بالسلامة وجد الطلعة: هو علاتها الأصفر الذى يكون فيه العذق قبل أن تبسق منه. وقد جاء فى لفظ الحديث تحت رعوقة والمعروف.

وهو الذى جاء فى رواية البخارى ومسلم : راعوفة وهى صخرة تجعل فى أسفل البشر إذا حفرت تكون ثابتة هناك، فإذا أرادوا تنقيتها جلس المنقى عليها، وقيل هى حجر يأتى فى بعض البثر يكون صلباً لا يمكن حفره فيتركونه على حاله، ويقال هو حجر يكون على رأس البثر يقوم عليه المنقى، والأول أشبه، ويقال لها أرعونه فأما رعوقة أورعوفة فلم أجده. والمشط : معروف. والمشاقة : ما يسقط من تسرح الكتان والإبريسم ونحوهما. وبثر ذروان ويروى بثر ذى اروان بثر فى بنى زريق بالمدينة.

(١) البخارى فى الأدب (٦٠٦٣)، ومسلم فى السلام (٤٣/٢١٨٩).

ونقاعة الحناء: هو الماء الذى ينقع فيه الحناء فيصير بلونه أحمر.

وقولها: فقلت يا رسول الله فهلا، قد فسره سفيان بقوله: تنشرت وانتشر والانتشار رق القشرة وهى كالعودة والرقية، وإذا نشر المطبوب فكأنما انشط من عقال، وقد جاء فى رواية غير سفيان أفلا أخرجته مفسراً وهو أشبه بقوله كرهت أن أثير على الناس منه شراً.

وأخبرنا الشافى: وفى نسخة أخبرنا الربيع: قال قال الشافى: أخبرنا سفيان، عن عمرو بن دينار، أنه سمع بجالة يقول: كتب عمر رضي الله عنه أن اقتلوا كل ساحر وساحره قال: فقتلنا ثلاث سواحر.

قال: وأخبرنا/ أن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قتلت جارية لها سحرتها. ١/٩٨

المعنى الأول من هذا الحديث طرف من حديث طويل قد أخرجه أبو داود^(١) عن مسدد عن سفيان عن عمرة وأنه سمع: بجالة يحدث عن عمرو بن أوس وأبا الشعثاء قال: كنت كاتباً لجرين معاوية عم الأحنف بن قيس إذ جاءنا كتاب عمر قبل موته بسنة اقتلوا كل ساحر وساحرة، وفرقوا بين كل ذى محرم من المجوس، وانهموهم عن الزمزمة، فقتلنا فى يوم ثلاث سواحر، وفرقنا بين كل رجل من المجوس، وحرمة فى كتاب الله تعالى، وصنع طعاماً كثيراً فدعاهم فعرض السيف فخذة فأكلوا ولم يزمزموا، والقوا وقر بغل أو بغلين من الورق، ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر.

قوله فى الحديث: وأخبرنا من كلام الشافى أى: قال الشافى، أخبرنا أن حفصة وساق الكلام يوهم أنه من بجالة وليس كذلك.

قال الشافى: وأمر عمر أن يقتل السحرة والله أعلم إن كان السحر كما وصفنا شركاً وكذلك أمر حفصة، فأما بيع عائشة الجارية التى سحرتها ولم تأمر بقتلها فيشبه أن تكون لم توف ما السحر فباعتها لأن لها يبيعها عندنا، وإن لم تسحرها ولو أقرت عند عائشة أن السحر ترك ما تركت قتلها إن لم تتب أو دفعتها إلى الإمام ليقتلها إن شاء الله تعالى. قال: وحديث عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أحد هذه المعانى عندنا والله أعلم.

وتفصيل المذهب: أن السحر عند الشافى له حقيقة. وقد يتغير المسحور به عن عادته ويمرض ويموت ويفرق به بين المرء وزوجه، ويجوز أن يكون السحر قولاً

(١) حسن: أبو داود فى الخراج والإمارة (٤٣-٣٠).

وفعلاً. / وقال قوم: لا حقيقة وإنما هو تخيل.

وتعليم السحر وتعلمه حرام، وإذا تعلمه إنسان: فإن كان فيه ما يوجب الكفر فهو كافر، وإن كان لا يوجب الكفر ثم اعتقد إباحته كان كافراً، وإن لم يعتقد حله فهو فاسق بذلك. وقال مالك: تعلمه وتعليمه كفر وإذا تاب لا تقبل توبته، فإن سحر رجلاً فمات سئل عن سحره فإن قال: سحرى يقتل غالباً وقد قتلت به [قتل به] (١). وإن قال الغالب على سحرى السلامة قال هذا خطأ ففيه الديه مغلظه فى ماله، لأنه ثبت بإقراره، والعاقلة لا تتحمل الإقرار.

وقال أبو حنيفة: لا يجب عليه القود لأنه لم يقتل بحديده، فإن تكرر ذلك منه قتل لأنه من السعى فى الأرض بالفساد.

والزمزمة: صوت خفى لا يفهم النطق به، يقوله المجوس عند أكلهم الطعام، وقوله «فالقوا وقر بغل أو بغلين من الورق»، يريد: حمل بغل أو بغلين من أخلة الفضة فإنهم كانوا يأكلون بالأخلة المتخذة من الفضة والله أعلم.

(١) ما بين المعقوفين سقط من المخطوطة وهو بالموطأ ص ٨٧١.